

شرح الورقات في الاصول

ابن ابي عمير الكاظمي

أر ٦ ٢
ش. أ

شرح الورقات في الاصول ، تأليف محمد بن محمد بن عبد

الرحمن بن علي ، ابو عبد الله ، كمال الدين (٨٠٨ -

٨٧٤ هـ) . بخط زكريا المقدسي ، ١٠٣٦ هـ ؟

٢٣ ق مختلف المسطرة ٥ ر ٢٠ x ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد .

١٠٤٩

الاعلام ٧ : ٢٧٨ ، هدية العارفين ٢ : ٢٠٦

١ - اصول الفقه الاسلامي - ابن امام الكاملية ، محمد

ابن محمد (- ٨٧٤ هـ) بد الناسخ

ج - تاريخ  النسخ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



١٤٠ هـ

التاريخ

مذكرة داخلية

١ - لسان واحد لهما

٢ - لسان واحد لهما

٣ - لسان واحد لهما

٤ - لسان واحد لهما

٥ - لسان واحد لهما

٦ - لسان واحد لهما

٧ - لسان واحد لهما

٨ - لسان واحد لهما

٩ - لسان واحد لهما

١٠ - لسان واحد لهما

١١ - لسان واحد لهما

١٢ - لسان واحد لهما

شرح الأصول والفروع

كتاب شرح الورقات،
في الأصول تصنيف،
الشيخ الامام العال،
العلاء بن ابن امام،
الكاملية،
رحماني الله،

عند،
م،

٢٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب شرح الورقات في الأصول الرقم ١٠٤٩
اسم المؤلف ابن الامام الكاملية
تاريخ النسخ ١٠٢٩
عدد الاوراق ٢٧
ملاحظات اصله في
القيام ٢٠٢٤
٢١٦
١١٨

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين **الحبيب** النبي القاسم محمد خاتم النبيين وعليه وصحبه اجمعين **اما بعد** فهذا تعليق على الورقات النسوبة لشيخ الاسلام البحراني عبيد الملك امام الحرمين رضي الله عنه وارضاه ونفعنا ببركته سألني بعض العلماء في وضعه عليها فلم يكن مخالفة فوضعت مستعينا بالله تعالى مع قلة البضاعة لمحضاله مما وقفت عليه من شروحه وغير ذلك جعلته خالصا لوجه الكريم ونفع به وهو حبي ونعم الوكيل وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين بسم الله تعالى هذا التصنيف باليسملة لانها من ابلغ الشنا وحمد الفضل ولهذا الكافي بها الامام البخاري رحمه الله وفي جامع الخطيب مرفوعا لم يرد بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو بتر اقطع وفي رواية لا يفتح بذكر الله فهو بتر اقطع ولا ينافيه ما أخرجه ابو عوانة في صحيحه وصحاح السنن من حديث ابي هريرة كماله امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع وفي رواية لابي داود وغيره كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليده لجزا لان معناه الاقتراح ما يدل من المقصود من حمد الله والشك عليه لان لفظ الحمد لله والتشديد متعينين ولان الحمد الذي يجمع الامور الثلاثة ذكر الله وقد حصل باليسملة ويؤيده ان اول شيء نزل من القرآن اقر باسم ربك **قوله هذه** ورقات اشارة الى تقليلها تسهيدا على الطالب وتنشيط الحفظ فان الورقات جمع ورقة وهو جمع قلة لانه جمع سلامة والاشارة بهذه تحتمل ان تكون لما خسر في الخارج او لما خسر في الذهن **تستقل** هذه الورقات على معرفة **فصول من اصول الفقه** حجمها قليل ونفعها عظيم ينتفع بها المتدي وغيره وذلك اي لفظ اصول الفقه **مؤلف من جزئين** مفرجين احدهما الاصول والاخر الفقهاء والتأليف قيل هو التركيب وقيل التأليف اخلاص هو تركيب وزيادة وهو وقوع الالفة بين الجزئين والمفرد له اطلاقا منها ما يقابل المركب وهو المراد هنا وفيه اشارة الى ان التأليف قد يحصل جزئين مركبين واعلم ان لكل علم موضوعا ومسائل فموضوعه هو ما يبحث في ذلك العلم عن الاحوال العارضة له ومسائله هي تلك الاحوال فموضوع اصول

العاملين
ص

الفقه

الفقه عند الجمهور هو الادلة السبعة لانه يبحث عن احوالها من حيث اثبات الاحكام بها بطريق الاجتهاد بعد الترجيح عند التعارض وهذا الاعتبار كانت اجزائه مباحث الادلة والاجتهاد والترجيح تنبيه لا يمكن الخوض في علم من العلوم الا بعد تصور ذلك العلم والتصور مستفاد من التعريفات فلذلك قدم المصنف تعريف اصول الفقه على الكلام في مباحثه واحصول الفقه كما تقدم لفظ مركب من مصنف ومضاف اليه فنقل عن معناه الاضافي وهو الادلة المنسوبة الى الفقه وجعل لبقا اي علما على الفن الخاص من غير نظر للجزء ومعرفة المركب متوقفة على معرفة مفرداته من حيث يجمع تركيبها فلما عرفت الاصل فقطم الفقه فقط قبل تعريف اصول الفقه حيث قال **فالاصل** يعني في اللغة ما بني عليه غيره فان اصل الجدار اساسه الذي يبني عليه واصل الشجرة طرفها الثابت في الارض الذي بني عليه اغصانها وفروعها والاصل في الاصطلاح يقال للدليل والرجحان والقاعدة المسمرة والصورة المقيس عليها وهذه الاربعة تناسب المعنى اللغوي فان المرجوح كالبحار مثلاله نوع يبني على الدرع كالحقيقة وكذا الطاري بالقياس الى المستحب والمدة لول الى الدليل وفروع القاعدة مبني عليها **والفروع** الذي هو مقابل الاصل **ما بني على غيره** كفروع الفقه لاصوله ولعل مراده بذلك التنبيه على بناء الفقه على الاصل وان الجزء الاول مبني عليه والجزء الثاني مبني فليس ذكر الفروع استطرادا **والفقه لغة** الفهم واصطلاحا **معرفة الاحكام الشرعية** التي **طريقها الاجتهاد** فالمعرفة كالمفهوم والمراد بها الاعتقاد الجازم المطابق لموجب الاحكام جمع حكم وهو نسبة امر الى اخر على سبيل الايجاب او السلب فاخرج العلم بالذوات والصفات والافعال فان قلت الاحكام بعض الكلام والكلام صفة اجيب عنه بان الاحكام مع الشرعية فصل واحد يخرج العقلية والخاصة البيضاوي في المرصاد بان الحكم ليس هو الكلام وحده بل الكلام المتعلق احد

1

التعليقين وهذا المجموع لا يكون صفة حقيقة التي والمراد بالشرعية المنعقدة
من الشرع المبيح به النبي صلى الله عليه وسلم في حكم العقول كقولنا النبي والاتباع
لا يجتمعان ولا يرتفعان ثم لما كانت الاحكام الشرعية تنقسم الى ما يفرقة الاجتهاد
الذي هو بذل الوسع في بليغ الغرض المقصود من العلم ليحصل له كقولنا
البينة فرض في الوضوء والفاخرة فرض في الصلاة ولا تجب الزكاة في الحلي
المباح والقتل بالثقل يوجب الفصل الى غير ذلك من مسائل الخلاف ولي
ما يفرقة القطع لا الاجتهاد كالعلم بان الله واحد موجود وان الصلوات الخمس
واجبة وغير ذلك مما يقطع بها ويشترك في معرفتها الخاص والعام ولا يسمى
فلذلك قيد الاحكام بالاجتهادية فان قلت الفقه بهذا التعريف لا يتناول العلم
المجتهد فمقتضاه انقلو وقضوا الفقهاء تختص به المجتهدون وليس كذلك بل هو
ان هذا اصطلاح خاص فلا يلتفت اليه في الالفاظ فان المرجع فيها الى اللغة
والعرف العام وهذا اشار المتولي بقوله انه يرجع فيه الى العادة والالف
واللام في الاحكام يجوز ان تكون للجنس ولا يدخل المقلد لان المراد معرفة
الاحكام ما يقابل الظن فيجب على المجتهد الجزم بوجوب ما دلت الامارة على
وجوبه وحرمت ما دلت على حرمة وهكذا انا المجتهد هو الذي يقضي به
الحاصل من الامارة الى العلم بالاحكام بهذا المعنى بخلاف المقلد فان ظنه
لا يصيب وسيلة الى العلم ويجوز ان تكون للاستغراق ولا يخرج بعض المجتهدين
اذ لم تخط بالكل اذ المراد بالعلم بالجميع التخييل وهو ان يكون عنده ما يكفي في استعلاء
الجميع من المنفعة والاسباب والشروط فيرجع اليه ويحكم وتعتبر المصنف في تعريف
الفقه بالمعرفة وقوله فيما يسمى العلم معرفة كانه حاول به التنبه على ان المراد
بالمعرفة والعلم واحد لا كما اضطلح عليه البعض من التفرقة بينهما قال الجوهري
علمت الشيء اعلمه علم اعرفته قال شيخ الاسلام ابو زرعة العراقي في ذلك علي
منهاج الاصول وقد وقع اطلاق المعرفة على كلام النبي واخبار الصحابة واهل

اللغة وفي شرح المواقف ان علمه تعالى لا يسمى معرفة والحكم الشرعي هو خطأ
الله اعني كلامه المتعلق بفعل المكلف اعني البالغ العاقل من حيث انه
مكلف اعني انه ملزم بما فيه كلفة **والاحكام** سبعة على ما اختاره في هذا
الكتاب لان الحكم ان تعلق بالمعاملات فاما بالصحة او البطلان وان تعلق بغير
المعاملات فهو ما طلب او اذن في الفعل والترك على السوي والطلب اما
طلب الفعل او الترك وكل منهما اما جازم او غير جازم فطلب الفعل الجازم
الاجاب وطلب الفعل الغير الجازم التذنب وطلب الترك الجازم التحريم وطلب
الترك الغير الجازم الكراهة وزاد جماعة من المتأخرين منهم المصنف في النهاية
خلاف الاول فقوالوا ان كان طلب الترك لغير الجازم بنهي مخصوص كتحريم الخمر
اذ ادخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فكراهة او بغير مخصوص
وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من اوامرها بخلاف الاول وما المتقدم
فيطلقون المكروه على ذي النهي المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول
مكروه كراهة شديدة وعلم ما قرره ان جعل المصنف الاحكام السبعة
الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمكروه والصحيح والفاصل
فيه تجوز لان هذه التي ذكرها هي متعلق بالاحكام لا الاحكام انفسها فان الفعل الذي
يتعلق به الوجوب هو الواجب وانما يتعرض للرخصة والعزيمة لانها عند من جازان
فيما ذكر وذلك لان الحكم الشرعي ان تغير من الصعوبة على المكلف الى السهولة كان
تغير من الحرمة الى الاباحة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصيل المتخلف عنه للعذر
فلحكم المتغير اليه السهل المذكور سمي رخصة واجبا كان كالحل المبني للاضطراب او
مندوبا كالفصل للمسافر سفره ما يبلغ ثلثة ايام او مباحا كالسلام او خلاف
الاولى كغطر المسافر الذي لا يجزئه الصوم وان لم يتغير الحكم كما ذكرنا فخرامة
وبعضهم خص العزيمة بالواجب وبعضهم عرّف الاحكام الخمسة **فالواجب** من حيث
وصفه بالوجوب **ما يشاء على فعله ويعاقب على تركه** فقوله ما اي فعل



وقوله **يثاب على فعله** اخرج الحرام والمكروه والمباح وقوله **وبعاقب على تركه** اخرج به
المندوب ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره فلا
يخرج من تعريف المصنف الواحد المعفو عنه او يريد بالعقاب ترتيب العقاب على
تركه فلا ينافي العفو وهذا التعريف سمي فيصح باللائم وما قيل ان هذا **الحكم**
للمد غير مانع لدخول نحو الاذان اذا اتفق اهل بلدة على تركه فانهم يقالون **كذا**
من واجب على ترك النوافل فانه ترد شهادته فضعيف لان القتال على الاذان
انما هو على تقدير كونه فرض كفاية وان قلنا انه يقاتل ولو قلنا انه سنة فالقتال
انما هو على ما دل عليه الترك من الاستهانة بالدين كذا قيل ولا نسلم ان رد الشهادتين
عقاب وانما هو عدم اهلية رتبة شرعية والواجب لغة التسقوط ولما كان **المندوب**
يلزم مكانه سمي باللائم الذي لا يخلو عنه واجبا ويرادف الواجب **الفرض** **والمندوب**
فعل يتعلق به الذنب وهو لغة المدعو اليه فسمي الفعل بذلك لدعاء الشارع اليه
واصله المندوب اليه ثم توسع بحذف حرف الجر فاسكنت الضمير واصطلاحا
ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فقوله يثاب على فعله اخرج الحرام
والمكروه والمباح وقوله لا يعاقب على تركه اخرج الواجب ويسمي المندوب سنة
وناقله ومستحبا وتطوعا ومرغوبا فيه الفاظ مترادفة وخالف في ذلك القاضي
حسين والبغوي والخوارزمي فقالوا السنة ما وجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والمستحب فعله مرة او مرتين والتطوع ما ينشئه الانسان باختياره ولم يتعرضوا
للمندوب لشموله للاقسام الثلاثة كما هو المظهر **والمباح** لغة الموسع واصطلاحا
ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فلا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب
ويسمي المباح جازا وحلا وطلقا **والمحظور** اي الممنوع منه شرعا **ما يثاب على**
تركه امثالا **وبعاقب على فعله** ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من
العصاة مع العفو عن غيره او يريد ترتيب العقاب على فعله فلا ينافي العفو فان
قوله ما يثاب على تركه الواجب والمندوب والمباح وقوله يعاقب على فعله المكروه

قوله **والمكروه ما يثاب على تركه** امثالا **ولا يعاقب على فعله** فخرج بقوله ما يثاب
على تركه الواجب والمندوب والمباح ويقوله ولا يعاقب على فعله الحرام **والصحيح ما يتعلق**
به النفوذ ويعتد به وذلك بان يستجمع ما يعتد به شرعا عقد اكان كالبيع والنكاح
او عبادة كالصلاة تقول نفذ السهم اذ يبلغ المقصود من الرمي وهناك ذلك
فاذا اترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع اذ افاد الملك والنكاح اذ افاد حمل الوطى
والفعل اذ افاد بينونة الزوجية قيل له صحيح ومعتد به وكذا الصلاة والاعتقاد
والنفوذ معناها واحد لكن العبادة في الاصطلاح تنصف بالاعتداد لا بالنفوذ
فلذا اجمع بينهما **والباطل ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به** فهو مقابل للصحيح تقول
بطل الشيء ذهباً باطل لما لم يفد المقصود جعل كالهالك واورد على المدخلع والكتابة
الفاسدان فانها نافذان معتد بهما للحصول اليينونة والعقود مع انهما غير صحيحين
وقد عجب عنه بان المراد بالاعتداد الاعتداد من كل وجه وهذا ان معتد بهما من بعض
الوجه واعلم ان الفاسد له اطلاقان احدهما لا يترتب اثره عليه وهو مرادف للباطل
وهما يقابلان الصحيح الثاني ما لا يترتب اثره عليه من بعض الوجوه وهذا لا يراد
الباطل وان كان مقابلا للصحيح **والفقه في الاصطلاح اخص من العلم** لان الفقه
في العرف انما يقال لمعرفة الاحكام الشرعية كما مر والعلم يقال لما هو اعلم من ذلك لصدق
العلم بالحق وغيره فالفقه نوع من العلم فكل فقه علم وليس كل علم فقه فكل فقيه عالم وليس
كل عالم فقيه **والعلم معرفة المعلوم على ما هو به** في الواقع كادراك الانسان بانه
حيوان ناطق والفرس بانه حيوان صاهل والحيوان بانه جسم نام متحرك بالارادة
والمراد بالمعرفة الادراك اي وصول النفس الى المعنى بمراحه من نسبة او غيرها
والمراد بالمعلوم ما من شأنه ان يعلم فيعلم المحسوس والمقول والموجود والمعدوم
وللمثل تصور الشيء اي ادراكه **على خلاف ما هو به** في الواقع كادراك المعتزلة
عدم رؤية الله في الآخرة مع انه سبحانه وتعالى يرى في الآخرة من غير جهة ولا
كيف قيل وللمثل قسمان مركب وهو ما ذكره وسمي مركبا لانه من جزئين احدهما

عدم العلم والاخر اعتقاد غير مطابق الثاني البسيط وهو عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارضين وما في بطون البحار من الحيوانات وسمي بسيطاً لانه لا تركيب فيه وانما هو واحد فيحتمل ان المصنف اقتصر على احدهما البقية مع ان الاخر عنده جهل لكنه لم يعتبره وان الجهل عنده يختص بمعرفة وما احسن قوله في تعريف العلم معرفة وفي تعريف الجهل الجهل ان الجهل ليس بمعرفة وانما هو حصول شيء في الذهن والخطا انما هو حكم العقل مثلاً اذا راى شيئا من بعد وهو فرس وحصل منه في ذهنه صورة انسان فذلك الصورة صورة انسان وادراكه له والخطا انما هو في الحكم بان هذه الصورة للشبح المرئي والصورة التصويرية مطابقة لذوي الصورة سواء كانت موجودة او معدومة وعدم المطابقة في احكام العقل المقارنة لها **والعلم الضروري لم يقع** **نظر واستدلال كالعالم الواقع باحدى الحواس الخمس** الظاهرة التي هي خاصة **السمع والبصر والشم والذوق واللمس** فانه يحصل بمجرد الاحساس به كحصول الصوت في الاذن يكفي في الادراك وفتح الحديقة لرؤية ما يمكن ابصاره وملاقة البشرة للملموس وتنشق الهوى المتزوج لراحة المشوم وملاقة المذوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان ويسمي ضرورياً لانه يضر اليه بحيث لا يمكنه دفعه عن ولا يحتاج فيه الى نظر واستدلال كما عرفت وقوله كالعالم الواقع باحدى الحواس الخمس فيه استشارة الى ان ما يدرك بها يسمى علماً وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وقال الجهمور الاحساس غير العلم لانا اذا علمنا شيئا علماً تاماً من اينه وجدنا بين الخالين فرقاً ضرورياً واجاب الشيخ عنه بان هذا لا يمنع كونه من العلم مخالفاً لسائر انواعه وبقي من العلم الضروري ما يدرك ببديهة العقل كالعالم بان الكل اعظم من الجزء والقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وغير ذلك وانما مثله المصنف بالحواس لانه محل الخلاف كما عرفت **واما العلم المكتسب فهو الموقوف** **على النظر والاستدلال** كالعالم بان العالم وهو ما سوى الله من جواهر واعراض حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما فيه من التغير فينتقل من تغيره الى

حدوثه وانما انقسم العلم الى ضروري ومكتسب لانه لو كان الكل ضرورياً لاحتجنا الى تحصيله ولو كان كسبياً لاراد تسلسل وعلم الله لا يقال فيه انه ضروري ولا مكتسب والعلم ينقسم الى تصور وتصديق فان تعلق بمفرد فتصور وان تعلق بنسبته فتصديق **والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه** ليؤدي الى المطلوب من علم او ظن والفكر حركة النفس في الغفولات مستديرة من المطلوب متوخضة للعاني لما خرق عندها طائفة مبادية الموجبة اليها الى ان تجدها وترتها وترجع منها الى المطلوب فان حركتها في المحسوسات تسمى تحريكاً واما انتقال النفس لغير طلب علم او ظن كما كثر حديث النفس فلا يسمى نظراً ويشمل التعريف النظر الصحيح القطعي والظني والفاقد **والاستدلال** استفعال وهو طلب الدليل ليؤدي الى المطلوب فيؤدي النظر والاستدلال واحد في جمع المصنف بينهما في الاثبات واليقين تأكيداً او جعل النظر اعم من الاستدلال فان الفكر في حال المنظور قد يكون من جهة ما يصدق به ويحكم عليه بامراً وذلك هو الاستدلال لان المقصود حصول دليل يفيد ذلك الحكم المطلوب مثاله الوضوء عبادة وكل عبادة محتاجة الى اليقظة فالوضوء محتاج الى اليقظة وقد يكون النظر في حال المنظور من جهة اخرى كالفكر في تصور حقيقة **والدليل لغة هو المرشد الى المطلوب** لانه علامته عليه والمرشد له معنيان احدهما الناصب لما يرشده والثاني الذاكراه وكذا يطلق الدليل لغة على ما به الارشاد نقول الدليل على الصانع هو الصانع لانه الناصب لما فيه دلالة وارشاد اليه والعالم بكسر اللام لانه الذي ذكره اذا العالم بفهمه لانه الذي به الارشاد والدليل في اصطلاح الاصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري **والظن تجوز امرين** **لامرية** **لا يصدق على الاخر عند الجهمور والشك** **تجوز امرين** **لامرية** **لا يصدق على الاخر** عند الجهمور فالتردد في نزول المطر وفيه على السواشك والتردد مع رجحان الشك والانتفاظ واعلم ان الظن

منه
احدهما الظن
الاخر عند الجهمور

حقيقته هو الطرف الرابع ولكن يجوز لانه فيكون المصنف عرفه باللازم فيكون رسميا
فلا يكون مدخولا ويطلق الظن في اللغة على اليقين ويطلق الشك بمعنى الظن والاعتقاد
وهو التصديق الجازم القابل للتغيير **واصول الفقه طرقه** اي طرق الفقه المفوضية
على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال بها ومعني قولنا كيفية الاستدلال بها ان
الدلة في التقديم والتأخير وما يتبع ذلك من احكام المجتهدين كطريق الامر والنهي
وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والقياس والاجماع والاستصحاب من حيث كون
الامر للوجوب والنهي للتخريم وفعل النبي حجة وكذا الباقي وغير ذلك من كيفية
الاستدلال بها وذلك كتقديم الخاص على العام والنظر في التعارض والكلام في كيفية
الاستدلال بجري بيان حال المجتهد والمقلد كما سيجي ما طرقه على سبيل التفصيل
كالاستدلال بقوله تعالى اقموا الصلاة وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة
وتخوذه كك فليست من اصول الفقه وان ذكر بعضها في كتبه لاجل التمثيل والمراد
بالطرق الادلة التي يتوصل الي اثبات الاحكام كما عرفت وبعضهم جعل
اصل الفقه معرفة الطرق ولما بين معني اصول الفقه من حيث الاضافية
ومن حيثية العلمية اخذ في عد ابوابه فقال **وابواب اصول الفقه اقسام**
الكلام والامر والنهي والعام والخاص منه المطلق والمقيد والمجمل والمبين
والظاهر والمؤقول والافعال والناسخ والمنسوخ والاجماع والاختصاص
والقياس والخبر والاباحة وترتيب الادلة وصفة المفتي والمستفتي
واحكام المجتهدين فاما اقسام الكلام فاقول ما يتركب الكلام منه اسمان
نحو الله واحد او اسم وفعل نحو طاب القوم او فعل وحرف نحو لم يفعل وما
قام اثبته بعضهم ولم يعتبر الضمير في قام الراجع الي مزيد مثلا في قولك هل
قام زيد فيقول لم يقع لعدم ظهوره والاكثر على انكاره وان الجملة ليست مركبة
من الحرف والفعل وانما هي من الفعل والضمير فيه فان التقدير لم يقع هو لانه
وان لم ينطق فهو في قوة اللفظ المسموع الا ترى انها مستحضرة في الذهن

عند النطق بما لا يسها من الافعال استحضار لا خفا معه ولا لبس **او اسم وحرف نحو يارب**
قال اكثر النحاة انما كان يارب كمالا لان تقديره ادعوا وانا دي زيد اجملة مركبة من
فعل واسم ومقصود المصنف بيان اقسام الجملة ومعرفة المفرد من المركب **والكلام ينقسم**
الي امر نحو اذكر ونهي نحو لا تعص وخبر نحو الله معي واستخبار نحو هل استفتت
لان الكلام اما ان يفيد الطلب بالوضع اولا والذي يفيد بالوضع اما ان يكون المطلوب
به الفعل او الترك او الاعلام فالاول الامر والثاني النهي والثالث الاستفهام وهو
الاستخبار والذي لا يفيد الطلب بالوضع اما ان لا يدل على طلب احصاء كقولك عفا الله
لي ولا يعذبني الله او يدل على الطلب لكن لا بالوضع بل باللازم نحو انا طالب منك
رويتك فايحتمل الصدق والكذب خبر وما لم يحتمل تنبيهه والمراد بالتنبيه سائر
انواع الجمل من التمني وهو اذ رغبة الشئ ممكنا كان او محالا والترجي وهو اظهار
الرادة الشئ الممكن او كراهية والعرض نحو لا تنزل عندنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لا غرور قريشا والنداء والتعجب ولي بعض انواع هذا القسم الاخير اشار
في بعض النسخ بقوله **وينقسم الي تمن وعرض وقسم ومن وجد اخر ينقسم**
الي حقيقة ومجاز فالحقيقة فعلية مأخوذة من الحق تعني الثابت ان كان بمعنى الفاعل
ومعني المبني ان كان تعني المفعول والتا الداخلة على الفعل المشتق من الحق لنقل
اللفظ من الوصفية الى الاسمية وعرفها المصنف بقوله **فالحقيقة ما يقع استعمال**
في الاشياء على موضوعه وقيل ما يستعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة وان لم
يبق على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة فانه لم يبق على موضوعه اللغوي الذي
هو الدعاخير وكذلك الدابة لذوات الاربع فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يد
على الارض وانهم كلام المصنف على التعريف الاول ان كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي
معني اخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشرع او العرف او الوضع الاول وقوله
فيما اصطلح عليه من المخاطبة تدخل **الحقيقة الشرعية والمغوية والعرفية**
العامة والخاصة حتى المشترك واعلم ان الوضع جعل اللفظ دليلا على المعني كسمية

المولد محمد والاستعمال اطلاق اللفظ واردة المعنى **والمجاز** ما اختاره من التعريف
الاول للحقيقة هو **ما يجوز** اي ما تعدي به **المجوز** عن **موضوعه** وعلى التعريف
الثاني للحقيقة يكون المجاز ما استعمل في غير ما اصطلم عليه من المخاطبة وهو واضح مما
تقدم فلذا لم يذكره والمجاز مشتق من الجواز من مكان الى اخر فكان اللفظ الذي للحقيقة
ومجاز تعدي به من الحقيقة الى المجاز واصله مجوز على وزن مفعول لانه من جاز
تجوز فقلت الواو الفاضل مجاز **والحقيقة** **الغوية** وهي التي وضعها واضع
كالاسد للحيوان المفترس من المخصوص **واما شرعية** وهي التي وضعها الشارع كالصلاة
للعباداة المخصوصة والصوم للاسكان المخصوص والحج لقصد الكعبة وجهة
مخصوص **واما عرفية** وهي التي تقلب من معناها اللغوي الى غيره بحيث
الاول وهي اما ان لا تكون من قوم مخصوصين او تكون فالاولي تسمى العرفية العا
وغلبت العرفية عند الاطلاق عليها كالدابة لذات الاربع بعد ان كانت في اللغة
كل ما يدب على الارض كما مر لانها مشتقة من الدبيب فخصها العرف ببعضها
والثانية وهي التي من قوم مخصوصين وتسمى العرفية الخاصة كالقلب والنقص
للفقهاء وكالجوهر والعرض للمتكلمين والرفع والنصب والجبر للنخاة فان لكل واحد
معنى خاص في اللغة ونقله اهل العرف الخاص الى معنى مصطلح عندهم **والمجاز**
اما ان يكون بزيادة او نقصان او نقل او استعارة فالمجاز بالزيادة كقوله
تعالى ليس كمثل شيء اي موجود لان الشيء مرادف له عندنا ويلزم نفي ما عداه
بالطريق الاول والبراد ليس كمثل شيء ولا يلزم اثبات المثل وهو محال فيكون
الكاف حيث اطلق مثله واريد مثله فهو لم يبق على موضوعه لانه نقل عن
معنى مثل المثل الى معنى المثل فيكون مجازا والتحقيق ان الكاف ليست بزيادة
ولا يلزم محذور ويجوز المعنى من كان على صفة المثل وشبهه فهو منفي فكيف
المثل وجنيد يكون الكلام لفظي التشبيه والتشريك من غير تناقض وقد
او خفته في شرحي النهاية والمختصر **والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى**

واسئل

واسئل القرية والمراد اهل القرية فيمنه نقصان اي اطلق واسئل القرية واريد
سؤال اهلها فيكون استعمال اللفظ في غير موضوعه فيكون مجازا وقد يقال يحتمل ان
المراد بالقرية اهلها من باب اطلاق المثل على الخال فلا يكون فيه نقصان **والمجاز بالنقل كقوله**
فيما يخرج من الانسان نقل عن حقيقة وهو المكان المطهر من الارض الى الفضلة التي
تقع في المكان المطهر من الارض بحيث لا يتبادر منه عرفا الا الخارج **والمجاز بالاستعارة**
وهي كانت علاقته شبيهة معناه بما وضع له **كقوله تعالى اريد ان ينقض اي**
يسقط فالارادة للحقيقة غير مرادة لا متناع كون الجذر اريد ان الان الارادة تكون
لانه شعور فوجب الصرف الى المجاز وهو هنا استعارة لانه شبه اشراقه على السقوط
بارادة السقوط المختصة بالجدون الجراد **والامر استدعا اي طلب** **بالقول**
وقوله بالقول اخبر الطلب بالاشارة والقراين المفهمة فلا تكون امرا حقيقة وقوله
من هو وانه اخبر الطلب من المساوي فيسمى التماسا او طلب الادني من الاعلى
فيسمى دعاء كقوله اللهم اغفر لي وقوله على سبيل الوجوب اخبر ما لم يكن على سبيل
الوجوب يعني الختم بان جواز الترك فانه ليس بامر على ما يقتضيه ظاهر عبارته
فيكون المندوب على هذا ليس بامور به وبه قال ابو بكر الرازي والكرخي وبعض
الفقهاء لكن المحققون ومنهم القاضي ابو بكر الباقلاني على ان المندوب مأمور به لانه
طاعة اجماع والطاعة فعل المأمور به قال الشيخ سعد الدين اعلم ان هذا الدليل
على راي من يجعل الامر للطلب الجازم او الراجح وامان تخصصه بالمجاز يعني
كالمصنف فكيف يسلم ان كل طاعة فعل مأمور به بل الطاعة عنده فعل مأمور به
او المندوب اليه اعني ما تعلق به صيغة الفعل للايجاب او التذنب واعلم ان معنى
الامر لفظ وهو صيغة الفعل وصيغة الفعل يدل على الوجوب على الاصح فلفظ
امر معناه القول الطالب سواء كان على سبيل الختم ولا يشمل الوجوب والتذنب
وصيغة حصل يدل على الوجوب وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط في الامر



الاستعلاء وهو ان يطلب على وجه العلق وانما هو تعاليم وانه يعتبر العلو وهو ان يكون
الامر اعلى من المأمور في الواقع وبه قال الامام الرازي والامدي وابن الحاجب واشهر
ابن القشيري واختار البيضاوي عدم اشتراط القول تعالى حكاية عن فرعون
ماذا انا مرون فاطلق الامر على القول الطالب الصادر عن قوم فرعون بلا علو ولا
استعلاء لان فرعون كان اعلى رتبة منهم واستعلاء لانه كان يدعي الهيمنة **صبيحة**
اي صبيحة الاستعداد او الامر الدالة **افعل** نحو اكرم وحصل واذا ذكر عند الاطلاق
والجرح عن القرينة الصارفة له عن موضوعه يحمل **حمله** اي على الوجوب نحو
اقموا الصلاة **الاماد** الدليل على ان المراد منه **الندب** او **الاباحة** فيحمل عليه
اي على الندب او الاباحة مثله قوله تعالى فكا تبوهم ان علمتم فيهم خيل ومثاله الاباحة
قوله تعالى كلوا من الطيبات وبرد الامر بغير ذلك كالسحر وغيره مما سياتي
ولا يقتضي الامر المطلق اي العاري عن التقييد بالمرة او بالكلار او بالصفة
او بالشرط **الكلار** **على الصحيح** بل انما يفيد طلب فعل المأمور به من غير اشتراط
بالمرة والمرت لكن المرة الواحدة لا بد منها في الامتناع فهي من ضروريات الايجاب
بالمأمور به **الاماد** الدليل على قصد **الكلار** فيحمل على الكلار كالامر بالصلوة
للخمس والامر بالصوم رمضان والامر بالزكاة وقيل يقتضي الكلار فيستوعب
المأمور المطلوب ما يمكنه **ولا يقتضي** الامر المطلق **الفور** لان الغرض منه
ايجاد الفعل من غير اختصاص بزمان الاول دون زمان الثاني ولا التراخي وقد
ياتي للفور كواجب المضييق وقد ياتي للتراخي كالحج **والامر بايجاد الفعل**
وما لا يتم ذلك الفعل **الابه** سببا شرعيا كما صيغة بالنسبة للعتق او عقليا
كالنظر المحصل العلم او عادي كالحز الرقبة بالنسبة للقتل الواجب او شرطا شرعيا
كالامر بالصلاة امر بالطهارة **الموجبة** اليها فان الطهارة شرط شرعي للصلاة
لا تصح الصلاة الا بها او عقليا كترك الاضداد للمأمور به او عادي كالحج
كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه **واذا فعل** بخم الفاء على البناء

يعني اذا فعل المأمور ما امر به بان اتي به على الوجه المطلوب شرعا **مخرج المأمور**
العبرة اي عن عبرة الامر وصار ذلك الفعل مجزيا وسقط عنه ذلك الامر **ما**
ما يتناول خطاب التكليف وما لا يتناول من المكلف **الذي يدخل في الامر** **والله**
وما لا يدخل والذي يدخل في خطاب الله تعالى **المؤمنون** البالغون العاقلون و
الساهي حال سهوه لا يدخل **والصبي والمجنون** فانهم غير داخلين في الخطاب لان انتفاء
التكليف عنهم اذ شرط التكليف فهم الخطاب والمجنون والساهي غير فاهمين له والصبي
لرفع القلم عنه نعم نامر الساهي بعد ذهاب السهو عنه حال تكليفه بغير خلال السهو
وقضا ما فات من الصلوات وضمان ما اتلفه من الاموال ولا خطاب يتعلق
بفعل غير المكلف وولي الصبي والمجنون مخاطب بما وجب في مالهما منه
كالزكاة وضمان المكلف كما مخاطب صاحب الهبة بضمان ما اتلفه حيث فرط في
حفظها لتتزل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وصحت عبادة الصبي كصلاته
وصومه المثاب عليها ليس لانه مأمور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا يتركها
بعد بلوغه واعلم انه لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعي لصحة
ذلك الفعل كالايان للطاعة والطهارة للصلاة بل يجوز التكليف بالفعل وان
لم يحصل شرطه شرعا على الاصح واليه اشار المصنف بقوله **والكفار** **مخالطين**
بفروع الشريعة يعني مع انتفاء شرطها وهو الايمان حتى يعدون بترك
الفروع كما يعدون بترك الايمان واليه اشار بقوله **وما لا تصح الابه** **هو**
الايمان والعلماء يعرضون المسائل الكلية في بعض الصور الجزئية تقريرا للفهم
وتسهيلا للمناظرة لانه اذا ثبت فيه ثبت في الجميع لعدم القابل بالفعل للاتحاد
الماخذ اما تكليف الكفار بالفروع فانهم لو لم يكونوا مكلفين بها لما اوعدهم الله
تعالى على تركها لكن الايات الموعدة على ترك الفروع كثيرة **كقوله تعالى** **ما لكم**
في سقر قالوا لم نك من المسلمين ولم تك نطعم المسلمين وقوله تعالى **فويل للمسلمين**
الذين لا يؤتون الزكاة وقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثمنا وهو عام للعقل

فصح بتعديهم بترك الصلاة والزكاة وامتنال الكافر حال كفره يمكن في نفسه
بان يسلم ويصلي ويفعل ما امر به وليس مأمورا بايقاع الفعل حال كفره لعدم
منه لتوقفها على البينة المتوقفة على الاسلام ولا يؤخذ ذلك بها بعد الاسلام
فيه وتخفيفا عنه ولكنه يعذب على ترك الافعال وقيل ليسوا بمكلفين بالفروع
وقيل كلفوا بالفواهي دون الامور **والامر بالشيء الذي عنده** في الامر
وليس الكلام في هذين المفهومين لتغايرهما لا اختلاف الاضافة فان الامر مضاف
الى الشيء والشيء الى ضمه ولا في اللفظ لان صيغة الامر فعل وصيغة النهي لا تفعل
بل الكلام في الامر الجزئي المعين اذا امر به بذلك الامر نهي عن الشيء المعين
له فاذا قال تحرك فهو في المعنى بمثابة قوله لا تسكن وليس المراد ان الامر ليس بالشيء بل
المعنى انها محصلا بجعل واحد كما في قولهم الامر بالشيء امر بتركه اي جعلها
واحد لم يحصل كل منهما بامر على حدة وتحقيقه ان السيد اذا قال لعبدك مثلا
قم هذا الامر يدل على طلب القيام والمنع من ترك القيام بالمطابقة وعلى كل واحد
منهما بالتضمن وعلى الاضداد الوجودية للقيام كالقعود والاضطجاع بالامر
والنهي عن الشيء امر بضده كقوله لا تتحرك فانه امر بالسكون كما عرفت
ليس الامر نهي عن ضده ولا النهي امر بالضد وهو اي النهي **استدعا** اي طلب
الترك بالقول من عود ونه على سبيل الوجوب اي التحم وقوله الترك اخرج
الفعل وقوله بالقول اخرج الطلب بالاشارة ونحوها كما تقدم في الامور
هناك ياتي هنا فيه ما يناسبه **ويدل النهي المطلق شرعا على فساد النهي**
في العبادات سواء نهى عنها لغيرها كصلاة الخائض وصومها او لا امر لازم لها
كصوم يوم النحر للاعراض به عن ضيافة الله تعالى وكالصلاة في الاوقات
المكروهة وان قلنا الكراهة للتنزيه اذ يستحيل كون الشيء الواحد مأمورا
بمؤمنها عنه لان الاقي بالفعل النهي عنه لا يكون اتياما مأمورا به لان النهي يطلب
الترك والامر يطلب الفعل وكون العبادات لها جهرتان ان كانا متفارقين فهما

متفارقان

متفارقان فليس مأمورا فيه او متفارقين فالمتفارقان ويدل النهي شرعا على فساد
النهي عنه في المعاملات ان رجع النهي الى نفس العقد كحديث مسلم في النهي عن بيع الخصلة
وهو جعل الاصابة بالخصي بيعا قايما مقام الصيغة وهو واحد التاويلين في الحديث
او رجع النهي الى امر داخل في العقد كنهى عن بيع الملاقيح كما رواه الزهري في مسنده
وهو بيع ما في بطون الامهات والنهي راجع الى نفس المبيع والمبيع ركن من اركان العقد
او ركن داخل في الماهية او رجع النهي الى امر خارج لازم كنهى عن بيع درع يد عجين
لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط فان كان مطلق النهي الخارج عن النهي عنه غير لازم
له كالوضوء ثماء مغضوب لا خلاف ما لا غير الحاصل بغير الوضوء وكالبيع وقت فدا
لجمعة لتقويتها الحاصل بغير البيع وكالصلاة في الاكلنة المكروهة والغصوبة كما
مر لم يقد الفساد عند الاكثرين لان النهي عنه في الحقيقة ذلك الخارج وظاهر كلام
المصنف ان النهي يقتضي الفساد مطلقا وبه قال الامام احمد **وترد صيغة الامر**
والمراد به اي بالامور وفي بعض النسخ بها اي بالصيغة **الاباحة** كما سبق والعلاقة
هي الاذن وهي مشاهدة معنوية **كقوله تعالى الطول والهد يد** كقوله تعالى اعلموا ما
شتم فانه فهم من القرينة انها صيغة مذكورة فيه في معرض التهديد **او للتسوية**
بين الشئين كقوله تعالى **احسروا ولا تصبروا** ستوا عليكم وعلاقته هي المضادة لا
التسوية بين الفعل والترك مضادة لوجوب الفعل **او التكوين** وهو اليجاد متل قوله
تعالى فيكون والعلاقة فيه هي المشاهدة المعنوية وهي التحم في وقوعه عنه وترد
ايضا صيغة الامر والرد بها الامتنان والاكرام والتشخير والارشاد والدعا
والتمني والاحتقار والخبر والتعويض والتعجب والتكذيب والشوة والاعتبار وقد
اوضحت ذلك في شرح المنهاج ولم يذكر المصنف هنا وروى الامر للندب اكتفا بما تقدم
من الاشارة اليه ولا تكرار في كلامه لانه هناك ذكره على سبيل الاستثناء وهنا بين
محايله **واما العام فهو ما ع شئين فصاعدا** اي فاكثرتنا وكل ما يمكن الارتفاع
اليه من الاعداد والعام مأخوذ من قولك **عمت زيدا وعمروا بالعطاء** اي شملتهما
به **وعمت جميع الناس بالعطاء** اي شملتهم به ففي العام شمول فقوله فصاعدا
اخرج اسماء الاعداد مثل الثلاثة والعشرة فانها تتناول اكثر من شئين ولكن

غاية محصورة وصاعدا يتناول كل ما لا يمكن الارتفاع اليه من الاعداد وازاد بعضهم
الخدم من جهة واحدة يخرج تناول العدد بطريق العطف في قولك قام زيد وعمرو وكروم
فان هذا اللفظ يتناول الثمن اثنين بجهة العطف وهي مختلفة فان المعطوف غير
المعطوف عليه بخلاف قولك جاء الفقهاء فانه يدل على جماعة دلالة واحدة والمحققون
على ان العموم صيغ تخصه **والفاضة** اي الفاظ العام الموضوع له **اربعة الاول**
الاسم الواحد المعروف بالالف واللام فانه للعموم ما لم يتحقق عهد لتبادله الى الذهن
ولجواز الاستثناء نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ونقل عن
المصنف انه لا يكون للعموم اذا لم يكن واحدا بالتاء كالماء وقال الرازي انه للجنس
ما لم تقع قرينة على العموم كالاية المتقدمة فان قلت اذا حلف بالطلاق وحلت لا يقع
عليه غير واحدة وكان مقتضى العموم وقوع الثلاث فالجواب ما قاله الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام وهو ان هذه بين روي فيها العرف لا موضوع اللغة ولجواب السبيل
بان الطلاق حقيقة واحدة وهي قطع عصمة النكاح وليس له افراد حتى يقال انها
تتعدد في العموم ولكن مراتبه مختلفة فاذا لم يذكر الثلاث ولا نواها لم يحمل الا على
اقل المراتب **والثاني الجمع المعروف بالالف واللام** نحو قد افلح المؤمنون وسواهم جمع
السلامة والتكسير وقال سيبويه ان جمع السلامة المقلدة وهو من الثلاثة الى
العشرة محمول على التكرار ونقل عن المصنف ان الجمع المحلي باللام اذا حمل العهد
متعدد بينه وبين العموم حتى تقوم قرينة اما اذا تحقق عهد صرف اليه جزءا
فقل وعموم المفرد غير عموم الجمع فالاول يعبر المفردات والثاني يعبر بالجمع لان ال
على جمع وهي تعبر افراد ما دخلت عليه وقيل افراده احاد بدليل صحة استثناء الوا
منه نحو جاء الرجال الا زيدا ولو كان معناه جاك جمع من جموع الرجال لم يصح الا
ان يكون منقطعا **والثالث الاسماء المبهمة** اي الشريطة او الاستفهامية **كقوله**
عام فيمن يعقل مثاله من دخل داري فهو امن ولو قال فيمن يعلم لكان احسن
الباري تعالى وتقدس نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين **وما عام فيما لا يعقل**
نحو ما جاء في منك رخصيت به الا ان يكون تكرة موصوفة نحو مرتك بما يجب لك اي
شي او تعجبية نحو ما احسن زيد افلا يعلم **واي عام في الجميع** من العاقل وغيره

نحو اي عبيدي فخل الدار فهو حر واي شي نابني النجات اليك ولا بد من تفيد
بالاستفهامية او الشريطة او الموصولة يخرج نحو مرتك برجل اي رجل بمعنى
والحال نحو مرتك بزيد اي رجل بالفتح اي بمعنى كامل ايضا او مناديا نحو يا ايها
الرجل فانها لا تفيد العموم ومثل اي العامة كل وجميع **واين عام في المكان** خاتمة
نحو اين تجلس اجلس **وي عام في الزمان** نحو متى شئت جيتك وقيد اين
للاجب ذلك بالزمان المبهم قال الاسنوي لم ار هذا الشرط في الكتب المعتمدة
وما عام في الاستفهام نحو ما تطلب فيفيد العموم في المستفهم عنه **والجزا**
نحو ما فعل تجزبه وفي نسخة والخبر بدل جزا ونسبت الى التصفيف وحملها بعضهم
على صورة وهي ما اذا قال شخص لاخر ما صنعت فقال مخاطب ما صنعت فيما
الاولي عامة في الاستفهام وما الثانية عامة في الاخبار عما صنع فقد وقعت ما
عامة في الخبر **وغيره** اي غير ما ذكر وهو الاستفهام والجزا نحو ما جاء في من اجل
فتكون ما عامة في النفي وما النافية والاستفهامية حرف والخبرية اسم من صواب
والرابع لا في التكرار وكذا ما نحو لا رجل في الدار والمراد التكرار المعنوية ليدخل
المطلق سواها بشرها النفي نحو ما احدا قائما او باشر عاملا نحو ما قام احد واستثنى صاحب
الحقيقات سلب الحكم عن العموم كقولنا ما كل عدد وجا فان هذا ليس من باب
عموم السلب اي ليس حكما بالسلب على كل فرد واللام يكن فيه زرع وذلك سلب الحكم
عن العموم **كقولك لا رجل في الدار والعموم من صفات النطق والنحو**
دعوى العموم في غيره اي في غير النطق **من الفعل وما يجري مجراه** اي
مجري الفعل مثال الفعل حديث اسس كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلواتين في
السفر رواه البخاري فانه لا يعبر جمع التقديم والتاخير ولا السفر الطويل والقصير فانه
انما يقع في واحدة منهما ومثال الجاري مجري الفعل تضاهيه صلى الله عليه وسلم بالشفقة
لجار رواه النسائي فانه لا يعبر كل جار لاحتمال خصوصية في ذلك الجار وقد تستعمل
كان مع المضارع للتكرار كما في قوله تعالى في قصة اسماعيل وكان يامر اهله بالصلاة
والزكاة وقوله كان حاتم يكرم الضيف وعلى ذلك مجري العرف والمختار عند ابن الجايب
يقال هذا المعنى عام ويصدق حقيقة كما في الالفاظ **فصل والخاص بقابل**

العام فهو لا يتناول شيئين فصاعدا على رأي المصنف نحو رجل وفرنس وثلاثة رجال **والخصيص** **بعض الجملة** بالاخراج منها كخراج اهل الذمة من قوله تعالى اقتلوا المشركين فقد ميز اهل الذمة عن جملة المشركين وقوله بعض اختر عن الكل فانه نسخ وقوله الجملة دخل فيه العام وغيره كالاستثناء من العدد فيسأل ان من الخصصات وكذا بدل البعض كما صرح به ابن الحاجب نحو اكرم الناس ونسا واخرج الاستثناء المنقطع **وهو ينقسم** اي المخصص الذي دل عليه لفظ التخصيص اطلق التخصيص والمراد المخصص والمراد به هذا الدال على التخصيص **المتصل** اي لا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر فيه العام **ومن فصل** هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذي ذكر معه العام **فالمتصل الاستثناء** نحو جازا الزيد **والشرط** نحو اكرم الفقهاء ان زهدوا **والتقييد** بالصفة نحو اكرم العلماء العاملين **والاستثناء** اخراج **مالولاه** اي ما لولا ذلك الاخراج **لدخل في الكلام** المستثنى منه مثل قولك جازا القوم الا يزيد اقلوا اخراج زيد من مجي القوم لدخل في مجملهم وزاد بعضهم في حد الاستثناء ان يكون من متكم واحد وزججه الصبي البزدي ولم يدخل في تعريف المصنف الاستثناء المنقطع مثل قولك قام القوم الاحرار لانه لم يميز بعض الجملة اذ لم يدخل فيها اصلا لانه مجاز فلا يرد على التعريف فانه الاستثناء الحقيقي وهو المتصل لانه المتبادر الى الفهم فلا يكون الاستثناء اي صيغته مشتركا لفظيا ولا موضوعا للذكر المشترك بين المتصل والمنقطع واورد عليه ان حده غير مانع لانه يصدق على جميع الخصصات **وانما يصح** الاستثناء **بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء** كالنصف او اقل او اكثر نحو على عشرة الا خمسة على عشرة الا ثلاثة على عشرة الا تسعة فلو استغرق نحو على عشرة الا عشرة فهو باطل بالاجماع كما قال ابن الحاجب تبعا للاملي ومحل هذا الاجماع اذا اقتصر عليه فلو عقيبه باستثناء اخر فالخلاف فيه مشهور نحو قوله على عشرة الا عشرة الا ثلاثة فليس الا عشرة **وقيل** ثلاثة **ومن شرط** اي شرط الاستثناء **ان يكون متصلا بالعام** اي يشترط اتصاله بالمستثنى منه لفظا او ما هو في حكم الاتصال فلا يضر قطع بعض او سعال او طول الكلام المستثنى منه ونحو ذلك مما لا يعد فاصلا عادة وعرفنا

منفصلا

قال

قال قام القوم ثم قال بعد يوم الا يزيد الميصح واعلم انه لا بد ان ينوي في الكلام فلو لم يرض لهنية الاستثناء الا بعد فراغ المستثنى منه لم يعتد به وتلك في النية قبل فراغ من الكلام على الصحيح والاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات **وبجوز تقديم الجنس ومن غيره** كما مر واعلم ان الاستثناء يوم التناقص ودفعه بان المراد في قوله على عشرة الا ثلاثة والعشرة في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار افراد لم يغير فهو يتناول السبعة والثلاثة معا ثم اخرجت عنه الثلاثة بقوله الا ثلاثة فدل الا على الاخراج وثلاثة على العدد المسلمي بها حتى نفي سبعة ثم اسند اليه فلم يسند الا الى سبعة فلا بد ثم الاثبات ولا نفي اصلا فلا تناقض والثاني من الخصصات المتصلة **الشرط** وهو لغة العلامة واصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم كالمهارة للصلاة **وبجوز ان يتقدم الشرط في اللفظ على الشروط** نحو ان جازا الفقهاء فلا يجهم **وبجوز ان يتقدم الشرط في اللفظ** دخلت الدار وهو الاصل اما الشرط الوجودي فيجب ان يتقدم على الشروط كما اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فلا بد من وجود دخول الدار حتى يقع الطلاق الثالث من الخصصات المتصلة الصفة وهي قصر الصفة على بعض افراد العام مثل اكرم بني تميم العلماء لم يذكره المصنف اكتفا بذكره المطلق والمقيّد لانه قريب منه الرابع من الخصصات المتصلة على ما ذكره البيضاوي الغاية وهو في الشيء ومنتهاه مثل واتوا الصيام الى الليل فيكون ما بعد الحرف ليس داخلا في الكلام فيما قبل بل محكوما عليه بنقيض حله واختار الامدي ان التقييد بالغاية لا يدل على شيء ولعل المصنف يرى قلدا تركه ويتعلق بهذا الموضع فوايد ذكرها في شري على المنهاج ولما كان المطلق عاما عموما بدليا والمقيّد اخص منه كان تعارضهما متباينين تعارض العام والخاص فلذا ذكره في انشاء الكلام فقال **والمقيّد بالصفة محمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالانسان في بعض المواضع** كما في كفارة القتل **والمقيّد** في بعض المواضع كما في كفارة الظهار **فيمحل المطلق على المقيّد** اعلم ان المطلق والمقيّد ان اتحد حكمهما وسببهما وكانا مثبتين كقيد الرقبة في كفارة القتل في موضع

واطلاها فيه في موضع اخر فان تأخر المقيد عن وقت العمل بالطلق فهو ناسخ وان تقدم
 عليه او تأخر عنه لا عن وقت العمل فالراجح حمل المطلق عليه جمعاً بين الديلين ويكون المقيد
 بياً بالطلاق اي بين انه المراد منه وان اتحد احكاماً وسبباً وكانا منفيين نحو لا يعتق
 مكاتباً ولا يعتق مكاتباً كافراً فالقائل بان المفهوم حجة يقيد النبي بالكاف ومن لا يقو
 بحجة المفهوم يجعل بالاطلاق وهو من باب الخاص والعام لكونه نكرة في سياق النبي
 لا من المطلق والمقيد كما توهم فلذا لم يذكر المصنف هذا القسم وان اتحد حكمهما وسببهما
 وكان احدهما امراً والاخر نهياً كان يقال اعتق رقبة ويقول لا تلك رقبة كاذرة فلا
 يعتق كاذرة لتوقف الاعتاق على الملك وتقييد المطلق بضد الصفة التي هي الكفر
 وهي الايمان ليس من حمل المطلق على المقيد ولذا لم يذكره ايضا وان اختلف السبب
 واتحد الحكم وهو الذي ذكره المصنف فيحمل عليه من جهة اللفظ ونقله الروايان
 تبعاً لما ورد في عن ظاهر مذهب الشافعي وقيل يحل عليه من جهة القياس ان يقتضي
 ذلك بان يشترك في المعنى كما في مثال المصنف وبه جزم البيضاوي تبعاً للامام الرازي
 ونقله الاحمد وغيره عن الشافعي فكلام المصنف يحتمل الوجهين وان اختلف الحكم
 واتحد السبب كاية الوضوء فانه قيد فيها غسل اليدين الى المرفقين واطلق في التيمم
 الايدي وسببهما واحد وهو الحديث فهي كالتي قبلها ذكره الباجي وابن العربي وحكي القرافي
 عن اثر الشافعية حمل المطلق هنا على المقيد كن قال ابن الحاجب ان اختلف حكمهما
 فلا يحمل احدهما على الآخر بوجه اتفاق اي سواء اتحد السبب واختلف تبيينه حمل
 حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن هناك قيدان متنافيان كما اقتضاه تشييد
 فان كان كذلك استغنى عن القيدين وسقطا وتسلنا بالاطلاق هذا اذا قلنا
 بالحمل من جهة اللفظ فان قلنا به من جهة القياس حمل على ما حمله عليه اولا فان لم
 يكن قياس مرجع الى اصل الاطلاق وقد اطلقت هذا المقام وان كان هذا المختص
 لا يخلو ذلك لما في اطراف هذه المسئلة من الفوائد **وبجوز تخصيص الكتاب**
بالكتاب نحو قوله تعالى واولاد الاحمال اجلين ان يضع حملهن فانه مختص
 قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فتكون عدة الحامل موضع
 الحمل **وبجوز تخصيص الكتاب بالسنة** المتواترة والاحاد ومثل البيضاوي

بالتواترة

بالتواترة بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الآية فانه مختص بقوله عليه الصلاة والسلام
 القائل لا يرث رواه مالك والشافعي والترمذي وابن ماجة وفيه نظر لا يغير متواتر
 اتفاقاً قال الترمذي انه لم يعم لكن قال البيهقي لم يشاهد تقويه واجاب القرافي بان
 زمن التخصيص هو زمن الصحابة وقد كان الحديث اذ كان متواتراً قال وم من قضية
 كانت متواترة في الزمن الماضي ثم صارت احاداً بل من عما نسبت بالكيفية قلت وفي بعض
 التواتر ما سمع من الرسول بالنسبة للسامع كحديث اي بكر انا معاشر الانبياء لا نوث
 رواه الترمذي وقال حديث غريب ومثال تخصيص الكتاب بالسنة بالاحاد هذا
 الحديث مع الآية بالنسبة اليها **وبجوز تخصيص السنة بالكتاب** مثاله تخصيص
 الصحيحين لا يقبل الله حيلة احكام اذا احدث حتى ينوضا باية التيمم ولا يضرب في هذا
 المثال ورود السنة بالتيمم لانه كان بعد نزول الآية فالمخصص الآية وكحديث ابن
 ماجة ما بين من حي فموت بقوله تعالى ومن اوصافها واولادها الآية **وبجوز**
السنة بالسنة مثاله تخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السما العشر حديثاً
 ليس فيهما دون خمسة اوسو حدة ويجوز تخصيص الكتاب بالاجماع ومثل البيضاوي
 بتخصيص قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم
 ثمانين جلدة بالاجماع على تنصيف حد القذف على العبد **وبجوز تخصيص النطق**
بالقياس ونعني بالنطق قوله الله وقول الرسول مثل ان يعم قوله تعالى خذ
 من اموالهم صدقة المديون وغيره فيخص المديون منه قياساً على الفقير ويجوز
 تخصيص المنطوق بمفهوم الموافقة والمخالفة ومثال التخصيص بمفهوم الموافقة
 من دخل داري فاضربه وقال ان دخل زيدا فلا تقل له اف ومثال التخصيص بمفهوم
 المخالفة تخصيص حديث ابن ماجة خلق الله المأخوذ لا ينجسه شيء الا ما غير طهر او
 لونه او رجه بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المأخوذتين لم يجت رواه الشافعي واحمد
 والاربعة وغيرهم فنطوق الاول هو ان عدم تجسس المأخوذ القليل والكثير بدون
 التمييز ومفهوم الثاني خصصه بالكثير دلالة الشرط على انه اذا لم يبلغ القليلين
 حمل الحديث سوا تغييراً لا واعلم انه لا فرق في جواز تخصيص العام بالخاص
 سواء تقدم العام على الخاص او تقدم الخاص على العام او لم يعلم الحال بتبنيه

العام المخصوص هو الذي اريد عمومه وشموله لجميع الافراد من جهة تناول اللفظ
 لها لا من جهة الحكم والعام الذي اريد به المخصوص لم يرد شموله لجميع الافراد بل
 جهة تناول ولا من جهة الحكم بل استعمال في جزئي ولهذا كان مجازا قطعاً بخلاف
 الاول فان فيه خلافاً وفاقاً بينهما ايضاً بان قرينة العام المخصوص لفظية
 وقرينة الذي اريد به المخصوص عقلية وايضا قرينة المخصوص قد تنقل
 عنه وقرينة الذي اريد به المخصوص لا تنقل عنه **والجمل** مشتق من الجمل
 بفتح الجيم وسكون الهم وهو الاختلاط **ما يقتدر الي البيان** من قرينة
 كحالة اودليل منفصل لعدم اتصال دلالة وهو يتناول القول والفعل
 والمشارك والمتواحي والمجمل لا يتصور الا في معنيين فاحتمل ثلثة فروق
 محتمل ان يراد بالقرء الظاهر والخفي لا مشترك بينهما **والبيان اخراج الشيء**
 كالمجمل من حيث الاشكال الى غير الجلي والايضاح ويجوز المصنف عن الحالة بالجز
 لوضوحه ليوافق الاخراج ويجوز المجاز في الحد عند فهم المراد كما فعل عليه الزبي
 في مقدمة المستقصى **والبيان** مشتق من التبيين وهو التوضيح لغة
 فالبيان بكسر الباء هو الموضع لغة وفي الاصطلاح الكاشف عن المراد من
 الخطاب وبالفهم الموضع بفتح الضاد **وهو النص والنص ما لا يحتمل الا**
معني واحد اقول تعالى نصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
 عشرة كاملة فهذا لا يحتمل ما زاد على العشرة فاخرج المجمل والظاهر والاول
وقيل ما تاويله تنزيله اي هو الذي لا يتوقف فهم تنزيله على تاويل كما
 مر في الاية فانه يجوز ما ينزل يفهم معناه قيل فيه يجوز فان التاويل والتفصيل
 من ال الى كذا اي حصار اليه ولا يستعمل ذلك الا في لفظ يحتاج في استنباط
 دلالة الى نظر وتكلف فاما ما يكون بيّنا بنفسه بحيث يكفي في فهم مجرد
 تنزيله ولا تاويل فيه **وهو اي النص مشتق من منصته العرو** من منصته
 اسم الة وهو الكرسي لانه تنص عليه العروس اي ترفع لينظر للناس من ارتفاعه
 على غيره في فهم معناه من غير توقف قيل التحقيق ان المنص مشتق من النص
 فانه المصدر وهو قريب اذ يجوز اشتقاق المصدر من غيره واعلم ان النص

ثلاث اصطلاحات احدها ما لا يحتمل التاويل وهو ما ذكره المصنف والثاني
 ما يحتمله احتمالاً لا مرجوحاً وهو الظاهر عند المصنف والثالث ما دل على
 معني كيف كان وزاد بن دقيق العيد في شرح العنوان دلالة الكتاب والسنة
 وقال انه اصطلاح كثير من متأخري الخلفاء فيمن ونقله بن الفرج عن اصطلاح
 الفقهاء ايضاً **والظاهر ما احقل امرين احدهما اظهر من الآخر** فقول ما
 احقل امرين اخرج النص عنه وقوله احدهما اظهر من الآخر اخرج المجمل
 والظاهر في الحقيقة هو الاحتمال الرابع وقد مر مثله في الظن مثاله الاسد
 في قولك رايت اسداً فانه يحتمل الحيوان المفترس والرجل الشجاع لكنه ظاهر
 في الحيوان المفترس لانه المعني الحقيقي واعلم ان اللفظ الذي يحتمل وجوهاً
 من المعني وبعضها ارجح من بعض لا يقال له ظاهر الا اذا استعمل في الطرف
 الرابع فان استعمل في الاحتمال المرجوح كان متاولاً فان اطلق عليه اسم الظاهر
 كما قال **ويؤول الظاهر بالدليل** ويسمي ظاهراً **بالدليل** اي يحتمل عليه ويصير
 كان مجازاً فان الغالب ان الحمل على الطرف الرابع وحمله على المرجوح نادر فتسميته
 ظاهراً من باب تسمية الشيء باسم ما يلازمه مثاله قوله تعالى والسموات بيناهن
 بايد ظاهراً جمع يد ويد تجارحة محال في حق الله تعالى فيصرف الى معني القدرة
 بالبرهان العقلي والعموم قد تقدم شرحه باب فعله صلى الله عليه وسلم **وعلم**
 وما قدم مباحث القول وهو شامل لقوله الله تعالى ولقول رسوله عقيد بفعله
 ويدخل فيه التقرب لانه كف عن الانكار والكف عن الانكار فعل قال **الافعال**
فعل صاحب الشريعة وهو محمد رسول الله لا يخلو ايماناً ان يكون على وجه
القربة والطاعة **اولا فان كان على وجه القربة والطاعة فان دل**
دليل على اختصاصه صلى الله عليه وسلم **فيعمل على الاختصاص به** مثل الو
 في الصوم **وان لم يدل دليل على الاختصاص به** مثل تجله **لا يختص به**
لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فانتضي التشرع في حقها
 لان معني اسوة خصلة حسنة فمن حقها ان يوتى بها وهو صلى الله عليه وسلم
 في نفسه قدوة بحسن التماسي به **فيعمل على الوجوب عند بعض اصحابنا**

حاصل

في حقه وفي حقنا لقوله تعالى فاتبعوه والامر للوجوب ولانه الاحوط **ومن اصحابنا**
من قال يحمل على الندب للاية المتقدمة كقول الاسوة موصوفة بالحسنة والحسن
لما رجحان لان المراد بها في الاية الحسنة اللغوية لا الشرعية التي المباح منها ويفهم
الحسن اللغوي الرجحان جزما فالرجحان يحتمل الوجوب والندب والاصل عدم الوجوب
فيبقى الندب **وممن من قال يتوقف فيه** لاحتمال الوجوب والندب وغيرهما
وان كان على غير وجه القرينة والطاعة فيحمل على الاباحة في حقه وحقنا
لان فعله لا يكون لشرفه المانع من ارتكابه المكروه ولا يحرم لعصمته والاصل عدم الوجوب
والندب فتبقى الاباحة ورد بان الغالب على فعله الوجوب او الندب وايضاح المسئلة
ان فعله ان كان من الافعال الجبلية كالقيام والقعود والاكل والشرب فهو العلى
الاباحة وهو داخل في قوله وان كان على غير وجه القرينة وفي التنقيح للقرافي قول
انه للندب وحكي الاستناد ابو اسحاق فيه وجهين احدهما هذا والثاني لا يتبع
الابدالة فلا يصح ان يقال هو لا باحة بلا خلاف ومما سوي ذلك ان ثبت كونه من
خصايصه فظاهر كما تقدم وان لم يثبت وكان بيان المجمل حكمه حكم الذي بينه من الاجبا
وغيره وان لم يكن بيانا وعلما صفتة بالنسبة اليه من الوجوب وغيره فحكم احته حكمه
عند الجمهور وان لم نعلم صفتة نظران ظهر فيه قصد القرينة فانه يدل على الندب عند
الامام واتباعه ومنهم البيضاوي وان لم يظهر قصد القرينة فاقيل للاباحة وبه قال
الامام الرازي في موضع تبع المصنف ونقل عن مالك وقيل للندب ونقل عن
الشافعية وقيل للوجوب ونقل عن ابن سريج وغيره واختاره الامام في المعالم وتو
ابوبكر الصيرفي واختاره البيضاوي وصحح الفاضلي ابو الطيب ونقل عن جمهور المحققين
كالغزالي واختاره الامدي تبعا للمحمول في موضع وهذه المذاهب الاربعة حكاه
الامدي في الفعل الذي ظهر فيه قصد القرينة ايضا واختار ابن الحاجب انه للندب
عند ظهور قصد القرينة والافلا باحة **واقرار صاحب الشريعة على القول** من
هو قول صاحب الشريعة يعني بكفوله لانه معصوم عن ان يقر احد على منكر مثله
اقراره ابا بكر على قوله باعطاس لب القليل لقاتله متفق عليه **واقراره على الفعل** من
احد مع علمه حال كونه قادرا على الانكار سواء فعل بخضرة او في عصره **كفعله وما**

١٢
فعل في وقته في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه
مثاله اقراره خالد بن الوليد على اكل الضب متفق عليه يدل على جواز اكل الضب لانه
ولغيره اذ حكمه على الوليد حكم على الجماعة وعمل هذا كله ما اذا لم يكن ذلك الفعل مما علم انه
منكره لسبق الانكار وثبوت التحريم قبل ذلك كمشي كافر الى كنيسة فتركه صلي الله
عليه وسلم انكاره لعلمه بانه علم منه انكاره وانه لا ينفع انكاره فلا اثر للسكوت ولا دلالة
على الجواز اتفاقا كما قال ابن الحاجب ولو كان ذلك الفعل مما سبق تحريمه ثم قرر
شخصا على فعله فيكون هذا التقرير نسخا للتحريم ان كان خاصا به والنسخ خاص
به وان كان عاما بان ثبت الحكم على الجماعة فالنسخ ايضا عام وقد اوضحت ذلك
في شرح مختصر ابن الحاجب **واما النسخ فعنه** في اللغة **الازالة يقال نسخت**
الشمس الظل اذا ازلته ورفقته بانسائها وقيل معناه النقل ما خوذ
من قول من نسخ ما في الكتاب اي نقله باشكال كتابته **ف قيل انه حقيقة لما**
فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الازالة مجازي في النقل باسم الازالة في النقل
ازالة عن موضوعه الاول ومنحه الامام الرازي وقيل بالعكس **وحله** اي حله
في الشرع **الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه**
لولا ان كان ثابتا مع تراخي عن فقوله الخطاب ولم يقل النص ليشتمل اللفظ
والفحوي والمفهوم وكل دليل اذ يجوز النسخ بجميع ذلك والمراد بالحكم هنا الاثر الثابت
بالخطاب المتعلق بالكلف تعلق التخيير فانه ليس قد يما يجوز رفعه وتأخره عن غيره
واخرج بقوله الثابت بالخطاب المتقدم الثابت بالبراه الاصلية وهو عدم التكليف
بشي فان رفعه بدليل شرعي ليس بنسخ واخرج بالخطاب الرفع بالموت والجنون والغفلة
والعجز وقوله **رفع الحكم** ليتناول الامر والنهي والخبر وقال على وجه لولاه كان ثابتا
لان حقيقة النسخ الرفع وهو انما يكون رافعا لو كان المتقدم بحيث لولا طريقه لبقى
واخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية او معلا بمعنى وصريح الخطاب الثاني هو
الاول فلا يسمى نسخا لان الحكم الاول غير ثابت لبلوغ غايته وزوال معناه مثاله
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر
الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بانقضاء الجمعة فليس قوله تعالى فاذا قضيت

الصلوة وانتشر في الارض وابتغوا من فضل الله ناسخا للتحريم البيع بل عين غاية
 التحريم وقوله تعالى وحرم عليكم حيل البر ما دم حراما لم ينسخه قوله تعالى واذا
 حللتهم فاصطادوا لان التحريم للأحرار وقد نزل واخرج بقوله مع تراخي عنه البيان
 بالمتصل كالا استثناء والصفة والشرط والمنفصل لما لو قال لا تقتلوا اهل الديار
 عقيب قوله اقتلوا المشركين واشترط في النسخ ان يكون متراجعا اذ لو لم يكن كذلك
 الكلام متناقضا وانت خبير بان ما ذكره المصنف تعريف للنسخ ويؤيد منه
 تعريف النسخ بان يقال هو رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم والنسخ جاز
 عقلا لان حكمه تعالى ان تبع المصلحة فيتغير بتغيرها لانا نقطع بان المصلحة
 تختلف باختلاف الاوقات كسجدة داء في وقت دون وقت فقد تكون
 المصلحة في وقت يقتضي شرع ذلك الحكم في وقت رفعه فتغير الاحكام بتغير
 المصلحة وان لم يتبع حكمه تعالى **المصلحة** فله تعالى الحكم المالكية ان يفعل ما
 يشاء والنسخ واقع كما سياتي **وبجوز نسخ الرسم وابقاء الحكم** والخواتم والشمعة
 زينا فان جوهر البتة الحديث تمام رواه البيهقي وغيره واطلب في الصحيحين
 رحمهم الله عليه ولم المحسن كما في الصحيحين **وبجوز نسخ الحكم وابقاء الرسم**
 مثاله قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية نسخ حكمه وهو جواز الفطر مع
 الفدية وبقي رسمه وتلاوته وبجوز نسخ الرسم والحكم معا مثاله حديث مسلم عن
 عائشة قالت فيما انزل كان عشر صنعات معلومات يحرم من فسخ خمس
 معلومات **وبجوز النسخ الى بدل والى غير بدل** مثاله الاول نسخ استقبال بيت
 المقدس الثابت بالسنية الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك
 شطر المسجد الحرام وقوله تعالى يترجمون بانفسهن اربعة اشهر وعشر فانه نسخ
 قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازاجهم متاعا الى
 الحول ومثال الثاني نسخ وجوب تقديم صدقة الجنوي فانه نسخ بلا بدل **وبجوز**
النسخ الى ما هو اغلظ مثاله نسخ التحجير بين صوم رمضان والفدية كما مر
 الى تعيين الصوم **وبجوز النسخ الى ما هو اخف** مثاله نسخ مصابة العشرة من
 الكفار في القتال الى مصابة اثنين في قوله تعالى وان يكن منكم عشرون حاربون



يعلموا

يعلموا اثنين قوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يعلموا ما بين **وبجوز نسخ الكتاب**
بالكتاب كما عرفت **وبجوز نسخ السنة بالكتاب** كما مر من استقبال الكعبة **وبجوز نسخ**
السنة بالسنة مثاله حديث مسلم كنت فقيها عن زبارة القنبر قزو وهاوسكت
 المصنف عن عكسه وهو نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ولعله لا يرى بجوازه ما نقل
 عن الشافعي للجزم به ونقل البيضاوي عن الاكثر من الجواز ومثله في نسخ الجلد في
 حق المحسن برحمه الله عليه ولم وفيه نظر قال بعضهم والظاهر ان الشافعي انما يقع
 الوقوع فقط ونقل عن الشافعي قولين في نسخ السنة بالكتاب والمشهور عنده منه
 ونسبه الرافي لا اختيار الاثر احب انه تذييل له محل جواز نسخ السنة بالسنة ما اذا
 كانتا متواترتين او كانتا احادا او كان النسخ متواترا والمنسوخ احادا اما اذا
 كان المنسوخ متواترا فلا يجوز نسخه بالاحاد وسياتي في كلامه ما يقتضي ذلك حيث
 قال **وبجوز نسخ المتواتر بالمتواتر** يعني كتابا كان او سنة متفقا ومختلفا **وبجوز**
نسخ الاحاد بالاحاد **وبجوز نسخ الاحاد بالمتواتر** من باب اولى **ولا يجوز نسخ**
المتواتر بالاحاد ولا يجوز نسخ الكتاب بالاحاد من السنة لان القاطع الذي
 هو المتواتر لا يدفع بالظن الذي يفيد الاحاد ونقل المصنف اجماع الامم على عدم
 وقوعه كانه لم يعتد بخالفته بعض الظاهر من فيه ولكن ذهب القاضي ابو بكر والقرطبي
 الى وقوعه في رهنه صلى الله عليه وسلم دون ما بعده كذا قيل قال الامدي **وبجوز**
 عقلا بالاتفاق لكن نقل القاضي ابو بكر وغيره الخلاف فيه وظاهر كلام المصنف عدم
 الجواز عقلا **فصل في التعارض** والترجيح والتعارض تعارض من عرضين
 بكسر الراء وهو التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد **اذا تعارض نطقان**
 وتساويا في القوة بان يكونا معلومين او مظنونين بحيث لا يغلب احدهما الا
 وتساويا في العموم والخصوص بان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الاخر
 والمراد من التعارض اعم من النسخ ولهذا قسمه اليه والى غيره **فلا تخلوا اما**
ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما والاخر خاصا او كلي واحد منهما
عاما من وجه وخاصا من وجه اخر فان كانا عامين فان امكن الجمع بينهما
يجمع بينهما على كل منهما على بعض تلك الموارد مثاله حديث مسلم الا خير كغير

الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها مع حديث الصحيحين ثم يكون بعد ذلك
قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا بالخبر والي وغيره الاول على حق الله والثاني
على حقنا لكن على الترمذي ان المراد بالذي يشهد ولا يستشهد شاهد الزور
وان لم يكن الجمع بينهما يتوقف فهما ان لم يعلم التاريخ اي الي ان يظهر مرجح
احدهما ومثلهما بقوله تعالى او ما ملكت ليمانكم مع قوله تعالى وان تجمعوا بين
الاثنين فان الآية الاولى تناولت كل مملوك من الاناث والثانية تناولت الملك
والنكاح ولهذا قال السيد عثمان احلها اية يعني الاولى وحرمتها اية يعني
الثانية وتوقف في ذلك ونحو الفقهاء الختم بدليل منفصل وهو ان الاصل
في الابضاء التحريم هو احوط **فان علم التاريخ المتأخر** مثل ايتي العدة والمضام
كما مر **فيتمتع بالمقدم بالتأخر** وكانا معلومتين او مظنونتين وسوكانا
من الكتاب او من السنة او احدهما من الكتاب والاخر من السنة بشرطه السابق
هذا اذا كان قابلا للنسخ مثل ايتي العدة والمصاهرة كما مر فان لم يكن قابلا
لم كصفات الله تعالى كما مثل بعضهم فيتنساقطان ويجب الرجوع الى دليل
اخر وان جهل التاريخ ولم يعلم عين المتأخر فالمتساقط ان كانا معلومتين
ويجب الرجوع الى غيرهما لان كلا منهما يحتمل انه المنسوخ احتملا لا على السواء
والترجيح ان كانا مظنونين فيعمل بالاقوي منهما ان وجد وان تساويا
تخير المجتهد وان علم تقاربهما قال في المحصول ان كانا معلومتين وامكن
التخير فيهما تعين القول به فانه اذا تعذر الجمع لم يبق الا التخيير وان كانا
مظنونين ويجب الرجوع الى الترجيح فيعمل بالاقوي وان تساويا والتخيير
وكذلك اذا كانا خاصين فيعمل بهذا العمل فان امكن الجمع بينهما جمع وهو
موضح مع زيادات في شرح المنهاج ومثل الشيخ تاج الدين بن الفرع بان
صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجله وتوضأ ورش الماء على قدميه وهما
في الغليين فجمع بينهما باشيائهما ان الرش في حال التجريد وغسل الرجلين
في حال الحدث ومنها ان الوضوء في غسل الرجلين الوضوء الشرعي ومع
الرش الوضوء اللغوي وهو النظافة وان لم يكن الجمع ولم يعلم التاريخ يتوقف

فهما الى ظهور مرجح حديث ما بعد من الخائض فقال صلى الله عليه وسلم ما فوق
الانوار مراد مسلم مع حديث اصنعوا كل شي الا الكلام الى الوحي ومن جملة كل شي البشارة
فوق الانوار اعني التقا الشرطين على اي وجه كان كما قاله في شرح ما يذهب الوحي فيهما
فوق الانوار فتعاضيا في المباشرة فيما فوق الانوار فبعضهم يرجح التحريم احتياطاً
وبعضهم الحل لانه الاصل في المنكوحة وبقيت الاقسام المتقدمة ظاهرة هنا **وان**
كان احدهما عاماً والاخر خاصاً فنخص العام بالخاص مثله حديث الزكاة فهما
يسقت السما العشر **وان كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من**
وجه اخر فنخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر ان امكن ذلك ولا
فيطلب الترجيح فيما تعاضيا فيه مثله ما يمكن فيه ذلك حديث ابي داود وغيره اذا بلغ
المائة قلن فان لم يجس مع حديث بن ماجه وغيره خلق الله الما طهورا لا ينجسه الا
ما غلب على رتجه او طعمه او لونه فالاول خاص بالقلتين عام في التغير وغيره
والثاني خاص في التغير عام في القلتين ودونها اذا جمعنا بينهما فنخص عموم الاول
بخصوص الثاني وهو التغير فنحكم بنجاست القلتين بالتغير ويصير تقديره اذا
بلغ الما قلتين لم يجس الا بالتغير ونخص عموم الثاني بخصوص الاول وهو كونه
قلتين فنحكم بان مادون القلتين ينجس وان لم يتغير فيصير تقديره الما طهور لا ينجسه
الا ما غير لونه او طعمه او رتجه اذا كان قلتين ومثاله ما لا يمكن حديث من بدل دينه
فاقتلوه رواه البخاري والنهي عن قتل النساء متفق عليه فالاول عام في الرجال
والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحريميات والمرتدات فتعاد
في المرتدة هل تقتل او لا **باب** **واما الاجماع فهو** في اللغة يطلق لعينين
احدهما العزم تقول اجمع على الامر اي عزم عليه والثاني الاتفاق ويصح على الاول
اطلاق اسم الاجماع على الولد بخلاف الثاني وفي الاصطلاح اتفاق خاص وهو اتفاق
علماء العصمة من امة محمد صلى الله عليه وسلم **على حكم الحادثة** ونعني بالعلماء الفقهاء
ونعني بالحادثة الشرعية فقوله اتفاق كالجس ونعني به الاشتراك اما في
الاعتقاد او القول او الفعل واطلق بعضهم على الاعتقاد وبعضهم على القول او الفعل
الدالين على الاعتقاد وما في معناه من التقرر والسكوت عند القائل به وشمل الاتفا

هذه الامة واتفاق غيرهم وقوله علماء العصر اي الزمن قل او اكثر فدخل من الصحابة
وزمن التابعين وزمن من بعدهم فلا يختص الاجماع بالصحابية وهو كذلك واخرج به
اتفاق المقلدين واتفاق بعض المجتهدين فانه فسر العلماء بالفقهاء والفقهاء بالمجتهدين
لما مر في تعريف الفقه فلا يكون اتفاق بعضهم اجماعا لانه محلي باللام وكذا لا تعتبر
مخالفة الاصوليين وعلم منه اختصاصه بالعدول ان كانت العد التركيبي الاجتهاد
وعدم الاختصاص بهم ان لم تكن ركنا وهو الاصح وعلم منه انه لا يترتب في المجعين عدد
التواتر لصدق المجتهدين بما دون ذلك وهو الاصح وعلم منه انه اذا لم يكن في العصر
مجتهد واحد لم يخرج به اذا قل ما يصدق به اتفاق المجتهدين اثنان وهو ما اختاره في
جمع الجوامع وقال ابو اسحاق ان الولد حجة وعزاه الصفي الهندي للاكثرين وقال بعضهم
لا خلاف في انه ليس باجماع وعلم منه ان التابعي المجتهد في وقت الصحابة معتبر معهم وهو
كذلك على الاصح وتقييد كلامه بقولي من امة محمد لما سيصح به وخبر به اتفاق
غير هذه الامة كاليهود والفلاسفة فانه ليس باجماع ولا حجة وقوله على حكم الحادثة
يشمل الاثبات والنفي وتفسيره الحادثة بالشرعية كحل البيع مثلا اخرج به الاحكام
الغوية ككون الفاء للتعقيب والعقيلة كدوث العالم والديونية كالاراء والحروب
وتدبير الرعية والتحقيق في هذه الامور اعني الغوية والعقيلة والديونية انه
ان تعلق بها عمل او اعتقاد فهو حادثة شرعية فيدخل في كلامه والا فلا يتصور حجة الاجماع
في غير الدين ولا شك ان هذا التعريف الذي ذكره المصنف منطبق على اتفاق العالم
في زمنه صلى الله عليه وسلم بدونه مع انه لا ينعقد في حياته كما نبه عليه البيضاوي **واما**
هذه الامة حجة دون غيرها من الامة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع ائمتي
على ضلالة رواه ابو نعيم في تاريخ اصبهان عن سمرة بن جندب مرفوعا ان ائمة لا تجتمع
على ضلالة رواه ابو داود من حديث ابي مالك الاشعري بلفظ وان لا يجتمعوا على ضلالة
وسكت عنه فهو عنده حجة رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعا لا تجتمع هذه الامة
على ضلالة ابد او قال غريب واخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عمر مرفوعا بلفظ
لا تجتمع هذه الامة على ضلالة ابد اثم قال بعد كلام متسع ولكن نقول ان المعتز بن سليمان
احد ائمة الحديث وقد روي عنه الحديث باسناد ويصح بثبوت الحديث فلا بد ان يكون

له اصل باحداهم وجدنا له شواهد قد ذكرها في طرق اخرى ذكرتها في شرعي المنهاج
والمختصر مع فوائد تتعلق بتعريف الاجماع **والشرع ورد بعصمة هذه الامة بهذه**
الاحاديث ولقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا اي عدولا وغو ذلك من الكتاب
والسنة والاجماع حجة على اهل العصر الثاني وفي اي عصر كان ذو حجة على اهل
الاجماع لكن كذلك لزم ان يكون حجة لقيام الدليل على حجته ثم يصير ليس بحجة هذا الخلف
ولا يترتب في انعقاد الاجماع وكونه حجة **انقرض اهل العصر** من المجتهدين بتمام
فلو انفقوا ولو جينا لم يجز لهم ولا غيرهم مخالفتهم لان دليل السمع عام يتناول ميا
انقرض عصره ولم ينقرض ولو في لحظة واحدة مطلقا غير مقيد بانقرض العصر
يتربط **فان قلنا انقرض العصر شرط يعتبر قوله من ولد في حياتهم**
وتفقهم وصار من اهل الاجتهاد في انعقاد الاجماع فان خالف لم ينعقد اجماعهم
على هذا القول **ولهم على هذا الحكم ان يرجعوا عن ذلك الحكم** الذي اجمعوا عليه **والاجماع**
يصح بقولهم وبفعلهم كان يقولوا يجوز كذا او يفعلوه فيدل فعلهم له على جوازه لعصمتهم
كما مر والاجماع يصح **بقوله البعض** من اهل الاجماع **وبفعل البعض** الاخر **وانشأ**
ذلك القول او الفعل من البعض **وسكوت الباقي** من المجتهدين **عنه** مع معرفتهم به ولم
ينكروا احد منهم ولم يكن بعد استقرار المذهب بل قبله وهو عند البحث عن المذهب
والنظر فيها وان عضي من يمكن النظر فيها عادة وان تكون الواقعة في محل الاجتهاد
ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي واختار البيضاوي انه ليس باجماع ولا حجة واختاره
القاضي ونقله عن الشافعي وقال انه اخر اقواله وقال المصنف انه ظاهر مذهبه وقال
الغزالي نص عليه في الجريد واختاره الامام الرازي واما استدلال الشافعي
بالاجماع السكوتي في مواضع فقال ابن التلمساني ان ذلك في وقايح تكررت كثيرا بحيث
تتفي جميع الاحتمالات واجيب ايضا بان تلك الوقايح ظهر من الساكنين فيها قرينة
الرضا فليست من محل الاجماع كما ادعى الاتفاق على ذلك الروياني والقاضي عبد
الوهاب وقال الرازي في كتاب الفضل ان كونه حجة هو قال وهل هو اجماع فيه
وجهاه وقال ابن الحاجب هو اجماع او حجة **وقوله الواحد من الصحابة** اذا كان عالما
ليس بحجة على غيره **على القول الجديد وفي القديم حجة** لاجماع الصحابة على جواز مخالفة

بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من خالفه منهم واذا جاز مخالفة كل واحد منهم لم يفتقر لغيرهم ايضا مخالفة كل واحد منهم عملا بالاستصحاب وعلى القول القديم قول الصحابي حجة وفي قول اخر قول حجة ان خالف القياس والا فلا قال ابن برهان في الوجيز انه الحق البين وان تصور الشافعي قد دل عليه والمشهور هو الاول قال السبكي تبعا للامام الرازي في باب الاخبار من المحصول يستثنى من قوله في الجرد ليس حجة الحكم المتعدي فقوله فيه حجة لظهور ان مستنده فيه التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل الشافعي روي عن علي بن ابي طالب انه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجدة ولو ثبت ذلك عن علي لقلت به لانه لا مجال للقياس فيه والظاهر انه فعله توقيفا قال العراقي ليس هذا عمله بقول الصحابي وانما هو تحسين للظن به في انه لا يفعل مثل هذا الا توقيفا فهو مرفوع حكما على انه سمعه من النبي فذكر في القول وهذا في الفعل ومن موافقة الشافعي لزيد ابن ثابت في الفرايض ليس تقليد له بل الدليل قام عنده فوافق اجتهاده اجتهاده واستأش به **باب** واما الاخبار جمع خبر والخبر نوع مخصوص من القول وهو قسم من الكلام النفساني والخبر ينقسم الى اللفظي والنفسي كما ان الكلام والقول ينقسم اليهما **فالخبر ما يدخله الصدق والكذب** لاحتماله لهما من حيث انه خبر فالمراد احتماله بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الخارج يعني ان السامع اذا نظر الى مجرد اثبات شيء لشيء او نفيه عنه لم يمنع كونه مطابقا للواقع كما لم يمنع كونه غير مطابق له فدخل فيه ما يكون صدقا محضاً كقولنا السماء فوق او كونه باحتمال كقوله اجتماع النقيضين ممكن في الخارج والصدق عبارة عن مطابقة الحكم الواقع والكذب عدها ومعرفة هذا المعنى لا تتوقف على معرفة الخبر حتى يكون تعريفه مما يدخله الصدق والكذب دور **والخبر ينقسم الى قسمين احاد ومتواتر** والتواتر في اللغة تتابع امور واحد بعد واحد بفترة من الزمان ومنه ثم رسلنا رسلا ننبئهم في الاصطلاح قوله **فالمتواتر ما يوجب العلم وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ** يعني التوافق **على الكذب من امثاله** وهكذا الى ان ينتهي الى **الخبر عنه** يعني لا بد ان يبلغ عند الخبرين في جميع الطبقات في الاول والاخر

والوسط مبلغا مع حسب العادة ان يتوافقوا على الكذب وتختلف ذلك باختلاف الخبرين والوقائع والقرائن **ولا بد ان يكون في الاصل عن مشاهدة او مسمع او مروي** ببقية الخبرين في شرط الخبر المتواتر ان يكون سند الخبرين في الاخبار مدركا باحادي الخبرين الخمس كالاخبار ملكة والمدنية وبيت المقدس وسماع لفظه عليه الصلاة والسلام وان اخبر واعا يستند الى الدليل العقلي كاخبار الفلاسفة بقدوم العالم فلا يفيد قطعا لان القياس الدليل عليهم محتمل ومعنى قوله **لا عن اجتهاد** وشرط البيضاوي ايضا تبعا للامام الرازي في موضع والا فلي في المتواتر ان يعلم السامع ضرورة وان لا يعتقد خله فيه شبهة دليل ان كان من العلماء او تقليدا ان كان من العوام وان ارسله ذلك في ذهنه واستقراره فيه واعتقاده له منعه من قبوله ولم يذكر ابن الحاجب هذين الشرطين وصاحب الخبر المتواتر اعادة العلم بجملته كما اشار اليه المصنف واذا علم ذلك عادة علم وجود الشرائط واذا لم يعلم تبيننا عدم المتواتر وعلم من اقتصر المصنف على ما اشترط انه لا يشرط في الخبرين الاسلام ولا العدة ولا الاختلاف الدين والبلد والوطن والنسب ولا وجود الامام المعصوم ولا وجود الله ولا شرع بحيث لا يختص بهم عدد ولا تحقق بهم بلد وهو كذلك على الاصح لمحصل العلم ببلد ذلك **والاحاد** الذي هو مقابل المتواتر **هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم** وهو الذي لم تبلغ روايته عدد المتواتر واحد اكان راويه او اكثر افاذا العلم بالقرائن المنفصلة ام لا وشرطه عد الراوية فلا يجب العمل بخبر الفاسق والمجهول والمعلم يوجب خبر الواحد العلم لان دلالة التضمنية ووجب العمل لانه تعالى اوجب الحذر وهو الاخذ عن الشيء بانذار طائفة من الفرقة بقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الاية والانداء بالخبر الحذور والطائفة من كل فرقة لا يجب ان يكون اهل التواتر لان الفرقة اسم ثلاثة فاكثر والطائفة منها يصح ان يكون واحد او اثنين وايضا عمل الصحابة بخبر الواحد في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى وشمل ذلك ما بينهم ولم ينكره عليهم احد **وينقسم خبر الاحاد الى قسمين مرسل ومسند** **فالمسند ما اتصل اسناده** بان كان رواته كلهم مذكوريين والاسناد في اللغة خم احد الجسمين الى الاخر ثم استعمل في المعاني فقبل اسناد فلان الخبر الي ولا ان

اذا عراه اليه وتلقاه منه وهو الطريق الموصل الى الحق والحق هو غاية ما يتقوى
اليه الاسناد من الكلام قال الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه
منه وكذا شيخه عن شيخه متصل الى صحابي الى الرسول وقال الخطيب المسند
المتصل فعلى هذا الموقف اذا اجاب سند متصل يسمى مسند **والمرسل**
سالم يتصل اساده فهو قول غير الصحابي تابعي كان او غيره قال النبي صلى الله
عليه وسلم كذا مسقطا الواسطة بينه وبين النبي هذا اصطلاح اهل الاصول
والمرسل في اصطلاح المحدثين قول التابعي صغير كان او كبير اقاله رسول الله
صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل تحضره صلى الله عليه وسلم كذا او نحو
فان كان القول من تابعي التابعين فمتقطع او من بعدهم فمعضل **فان كان**
المرسل من مراسيل غير الصحابة فليس بحجة لان عدل الذي اسقط لم تعلم
لان غير معلوم والعلم بعد ان الشخص فرع عن العلم به والام كلامه ان مراسيل الصحابة
حجة وهو كذلك لان الصحابة كلهم عدول وذلك بان يروي صحابي عن صحابي عن النبي
صلى الله عليه وسلم ويسقط الصحابي الذي بينه وبين النبي واما سماعه من تابعي
فناذر **الامور اسيل سعيد بن المسيب** من كبار التابعين الذين لا يرسلون
الا عن من يقبل قوله **فانما قسست** اي بحث عنها **فوجدت كلها مسانيد**
اي رواها الصحابي الذي اسقط عن النبي وهو في الغالب جميعهم ابو هريرة واقرب
بان هذه مسانيد لا مراسيل واجيب بان صورتها صورة مرسل واعلم ان المرسل
يقبل اذا تأكد بقول الصحابي او فعله او فتوى اثر اهل العلم او كان من مراسيل
الصحابة كما مر وكذا اذا اسنده غير وكذا اذا عرف من حال الراوي الذي
ارسله انه لا يرسل الا عن يقبل قوله كراسيل سعيد بن المسيب وهذه
السنة نص عليها الشافعي ونقلها عنه الامام والامدي ماعدا الاول ونزاد
غيرها القياس ونزاد بعضهم ان ينتشر من غير منكر او ينضم اليه عمل اهل العصر
قال العراقي اذا تأكد المرسل بقول الصحابي او فتوى اهل العلم او اسنده
غير مرسل او ارسله من اخذ العلم عن غير شيخ المرسل فانما يقبل بشئ لا شره
احدها ان يكون مرسل من كبار التابعين فانها ان يعرف من حاله انه لا يرسل



الا عن ثقة بانه يكون اذا اسيل عن اعمه لا يسمي ثقة فانها ان يكون اذا شارك
لحفاظ المتقين اما ان يوافقهم او ينقص اعظم عن اعظم هذا هو مذهب
الشافعي الذي ذكره في الرسالة فاعلمه **والعنينة تدخل على الاسناد** العنينة
مصدر عن الحديث يعننه اذا رواه بكلمة عن فلان ومعنى دخول العنينة
على الاسناد اي على حكمه انها لا تخرجه من الاسناد الى الارسل بل اذا قال
الراوي عن فلان وكان يمكن لقائه لذلك الذي روي عنه كان ذلك الحديث مسند
محمولا على السماع واختاره البضاوي وصححه ابن الصلاح والعيني الحنفي لطوبى
في السماع واعلم ان حمل العنينة من يمكن لقائه على السماع له شرط وهو ان لا يكون
العنينة مدلسا وشرط على بن المديني والخاري وغيرهما ثبوت لقاء الشيخ والراوي
عنه ولو مرة واحدة وصححه النووي في شرح مسلم ورد على مسلم في عدم اشتراطه
واذا قرأ الشيخ وغير الشيخ ينسعه يجوز للراوي الذي سمع قراءة الشيخ **ان يقول**
حدثني الشيخ واخبرني وسعته يقول سئل كان ذلك املا والسماع يكتبه حالة
الاملاء او يحدثا مجردا عن الاملاء وسئل كان من حفظ الشيخ او كتابه وسئل سمع
وحده او في جمع ثم ان قصد الشيخ اسماعه فله ان يقول حدثني واخبرني وحد ثنا
واخبرنا ان كان في جمع وان لم يقصد الشيخ اسماعه فلا يقول حدثني واخبرني بل
حدث واخبر او سمعته يقول او تحدثت عن كذا لان الشيخ لا يخبره ولم يحدثه وسمع
الشيخ اعلى الطريق **وان قرأه اي الراوي على الشيخ فيقول الراوي واخبرني**
او سمعته يقول قال المصنف ولا يقول **حدثني** وشمل كلام المصنف ما اذا قرأ القارئ
على الشيخ وسكت الشيخ على ذلك غير منكر له مع اصغايه وفهمه ولم يقر باللفظ
بقوله نعم وما اشبه ذلك وذهب جمهور الفقهاء والنظار كما قال القاضى عياض الى
حجة السماع كما هو ظاهر اطلاق المصنف قال ابن الصباغ وله ان يعمل بما قرأ عليه
واذا اراد روايته عنه فليس له ان يقول حدثني ولا اخبرني بل يقول قرأت عليه
او قرأ عليه وهو يسمع وما قاله ابن الصباغ من انه لا يطلق حدثنا ولا اخبرنا
هو الذي صحه الغزالي وحكاها الامدي عن المتكلمين وصححه وحكي الامدي تجوز
عن الفقهاء والمحدثين وصححه ابن الحاجب واجاز بعضهم حدثني وعليه عرف اهل

ري

الحديث لان القصد الاعلام بالرواية عن الشيخ **وان اجازته الشيخ من غير قراءة**
فيقول الراوي اجازني او اخبرني اجازة الذي استقر عليه العمل وقا له جماعة
اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة ولجازة الرواية بها بحكم
الامدي عن اصحاب الشافعي والترمذي في كل تجوز الرواية بالاجازة كذلك
يجب العمل بالمروي بها ومنعها جماعة من اهل الحديث والفقهاء **باب واما**
القياس فهو في اللغة تقدير بشي بلخرتكم المساواة والمفارقة بينهما فتقول
قست الثوب بالدرع اي قدرته قال اصحاب الاساس قاس به وعليه واليه وقال
العلاء الناعدي يعني ليدل على البناء فاذا قلت قست كذا على كذا اي بنيته عليه
وفي الاصطلاح **رد الفرع الى الاصل بعلته** **تجمعها في الحكم** اعلم ان القياس من الادلة
الشرعية فلا بد من حكم مطلوب به ولم يحل ضرورة والمقصود **فيما** اثباته فيه ثبوته
في محل اخر قياس هذا به وكان هذا فرعاً وذاك اصلاً لاحتجته اليه وانما يسميه
ولا يمكن ذلك في كل شيئين بل اذا كان بينهما امر مشترك ولا كل مشترك بل مشترك
يوجب الاشتراك في الحكم بان يستلزم الحكم ونسبته علة الحكم فلا بد ان يعلم علة
الحكم في الاصل ويعلم ثبوت مثله في الفرع اذ ثبوت عينها مما لا يتصور لان
المعنى الشخصي لا يقوم بعينه في محلين وبذلك لا يحصل ظن مثل الحكم في الفرع وهو
المطلوب لان ثبوت عين حكم الاصل مما لا يتصور كما في العلة فهذه المقابلة
تحقق اشتغال القياس على اركانه الاربعة وهو الاصل والفرع وحكم الاصل وعلة
حكم الاصل فقوله رد الفرع يشمل اي فرع كان سواء كان موجوداً او معدوماً
ممكناً كان او مستنعافيناً او اعتقاداً او ظناً واخترت بقوله بعلته **تجمعها في الحكم**
عند الفرع الى الاصل بنص او اجماع مثلاً واورد عليه بانه عرف القياس بالاصل
والفرع وتصورها فرع تصور القياس في دور واجب عنه بان المراد بالفرع
محل الحكم المطلوب اثباته فيه وبالاصل محل الحكم المعلوم ثبوته فيه كما عرفت
فلا دور ولا يلزم لو اريد بالفرع القيس وبالاصل القيس عليه وتحقيقه
ان المراد بهما ذات الاصل والفرع والموقوف على القياس وصف الفرعية
والاصولية وقوله في الحكم يشمل العقلي والشرعي والعقوي لان الحكم يستلزم

الى اخر على سبيل الايجاب او السلب وتجوز ان تكون الالف واللام فيه العهد وهو
الحكم الشرعي واخذ العلة في تعريف القياس لا يلزم منه الدور لان العلة لا يتوقف
فهمها على فهم القياس لانها تكون في القياس وغيره مثال القياس قولك البئس حرام
كل من لا سكاراً فالبئس فرع والحرام اصل وحكم الاصل المخترع والعلة الجامعة بينهما
هو الاسكار وثبوت المخترع في البئس الذي هو الفرع ثمرة القياس والمقصود
منه وليست من اركانه **وهو اي القياس ينقسم الى ثلاثة اقسام** **القياس**
علة وقياس دلالة وقياس شبهة **قياس العلة** ما كانت العلة فيه **موجبة**
اي مثبتة للحكم ولا تخفى تخلف الحكم عنها عقلاً في الفرع لان العلة مؤثرة بحيث
لا يمكن التخلف كقياس الضرب على التايف للوالد في المخترع بعلته الا اذا فاته
لا تخفى تخلف المخترع في الضرب وبعضهم يسمي هذا الخوي للطلاب وجعله من
المدلول عليه باللفظ **وقياس الدلالة** هو الاستدلال **بالحكم** **النظيرين على**
الاخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم **ولا تكون موجبة له** اي لا تكون مقتضية
حتماً بل تكون فيه بعلته مستنبطة وتجوز ان يترتب الحكم بها في الفرع وهو الظاهر
وتجوز ان لا يترتب مثاله الركاة واجبة في مال الصبي قياساً على وجوبها في
مال البالغ بجامع اندفع حاجة الفقير بحث من المال النامي وتجوز ان لا يلحق
الصبي بالبالغ في الوجوب كالحج ولضعف نيته بخلاف البالغ **وقياس الشبه**
هو الفرع المتردد بين اثنين فيلحق باكثرهما شبهاً مثاله العبد المقتول
يشبه سائر المملوكات في الحكم فيلزم قيمته على القاتل وان زادت على الدية والجامع
ان كلاهما يباع ويشترى ويشبه الحر في الصورة والجامع ان كلاهما نفس معصوم
لكنه بالمال شبهة بدليل انه يباع ويورث ويوصى به ويوهب ويوقف وتضمن
اجزائه بما نقص من القيمة وحاصله تعارض مناسبتين من جهة احدهما وضبط
هذه الاقسام ان الفرع المطلوب حكمه بالقياس اما ان يتروك بين اصلين
اولا الاول قياس الشبه والثاني اما ان تكون العلة فيه بحيث يمكن في العقل
الغاوها في الفرع او لا الاول قياس الدلالة والثاني قياس العلة وقد
اختلفوا في تعيين قياس الشبه وقد اوضحته في شرح المنهاج **ومن شرط الفرع**

ان يكون مناسبا للاصل فيما يجمع بينهما لا تفاوت بينهما وبين الاصل ولا بد
 ان تكون علته مماثلة لعلته الاصل اما في عينها كقياس التبيد على الخمر بجامع السكرية او
 في جنسها كقياس وجوب الفضل في الاطراف على القياس في النفس بجامع
 الجناية **ومن شرط ان يكون حكمه ثابتا بدليل عليه بين الخصمين** لكن بشرط ان
 لا يكون لعلتين مختلفتين ليكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط
 ثبوت حكم الاصل بدليل يقول به القاييس **ومن شرط العلة ان تطرد في**
معلولاتها فلا تنقض لفظا ولا معنى فان انتقضت لفظا بان صدقت الا
 وصاف المعين باعتبارها في صورة بدون الحكم او معنى بان وجد المعنى المحلل به في
 صورة بدون الحكم فلا يصح القياس مثال الاول القتل بالمشقة يوجب القصاص
 كالقتل بالمحدد والجامع بينهما القتل العمد فينتقض ذلك بقتل الولد وله
 فانه لا يجب به قصاص مع وجود لفظ الجامع فيه ومثال الثاني من لم يبيت الصيام
 من الليل يعري اول صومه عن النية فلا يصح كراء اول صلاته منها فيجعل
 اول الصوم عن النية علة لبطاله فينتقض بصوم التطوع فانه يصح بدون
 التبيت فقد وجدت العلة وهو العراء بدون الحكم وهو عدم الصحة في الكفيل وما
 اختاره المصنف من ان النقض قاذح مطلقا اختاره في جمع الجوامع وعزاه للشافعي
 وقال ابن السمعاني في القواطع هو مذهب الشافعي وجميع اصحابه الا القليل منهم
 وقيل لا يقدح مطلقا وقيل لا يقدح حيث وجد مانع للتخلف واختاره البيضاوي
 والصفى الهندي وعزاه في جمع الجوامع لاكثر فقهاء قال البيضاوي واما
 الواردة استثنائا عن تغيير القاعدة الكلية او رد على جميع المذاهب فانه لا يقدح
 كسيلة العرايا فانما وردت على جميع ما عدا به كالكيل والطعم والقوت والمال مع
 انه غير قاذح في علية احدها لان الاجماع منعقد على ان حرمة الرضا معللة باحد
 فلا يقدح الاستثناء في علية لان الاجماع اعدل على العلية من النقض على
 عدم العلية ولا يلزم الاجماع على الخطا وانه باطل **ومن شرط الحكم ان يكون**
مثل العلة في النفي والاثبات اي يكون مساويا للعللة في الوجود والعدم
 فيكون ثابتا معها وان وجدت وان انتفت انتفى **والعلة هي الجالبة للحكم**

اي العلة هي الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه مثله دفع حلة الفقير فانه
 مناسب لايجاز الزكاة **والحكم هو المطلوب للعلة** يعني مترتب عليها لا تفاوته
 بذاته فان مذهب جميع اهل السنة ان العلة امارة يستدل بها المجتهد على
 وجود الحكم **باب** **واما الخطر والا باحة فمن الناس من يقول ان الاشياء**
على الخطر الا ما اباحته الشريعة فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على
 الاباحة فيتمسك بالاصل وهو الخطر ومن الناس من يقول بصدقه
 وهو ان الاصل في الاشياء الاباحة الا ما حظر الشرع اي منع الافعال
 الاختيارية قبل البعثة قبل مباحة اي ما دون فيها مع عدم الحرج وقيل محظورة
 اي محرمة ثابت الحرج فيها في حكم الشرع وقيل بالوقف واليه ذهب الشيخ ابو حنيفة
 الاشعري وفسره بعضهم بعدم الحكم والصحيح تفسيره بعدم العمل بالحكم يعني
 هل هناك حكم ام لا واذا كان هناك حكم فلا بد ان يدري ما هو فلا يتعلق حكم باحد
 قبل البعثة ولم يفتقر فيه تفصيل ذكرته في شرح المنهاج واما بعد البعثة فالتحريم
 ان الاصل في الاشياء النافعة الاباحة لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
 والاصل في الاشياء الضارة التحريم لحديث ابن ماجة لا ضرر ولا ضرار
 في ديننا اي لا تجوز ذلك قال السبكي الاموال النافعة منها من المنافع والظاهر ان
 الاصل التحريم لحديث الصحيحين ان دماكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام فيخص
 عموم الآية السابقة وغيره ساكت عن هذا الاستثناء وقوله وان لم يوجد
 في الشريعة ما يدل على الاباحة فيتمسك بالاصل وهو الخطر يدل على ان كلامه
 فيما بعد البعثة ولم يذكر المصنف مسئلة شكر المنعم مع انها فريضة هذه المسئلة
 لانها لا يكاد يتعلق بها شيء من احكام الفروع بخلاف هذه المسئلة **باب**
ومعني استحباب الحال وهو عدم الاصيل **ان يستحب الاصل عند**
عدم الدليل الشرعي فان لم يجد المجتهد الدليل الشرعي بعد البحث عنه
 فقد حاطة فيستحب عدم الاصيل الذي لم يثبت الشرع كوجوب صوم
 رجب فلا يجب باستصحاب عدم الاصيل وهو حجة جزاء وحيث من مسائل
 الاستصحاب استحباب مقتضي العموم والنص الى ان يرد الغير من

مخصص او ناسخ فهو حجة ايضا فيعمل بها الى وريده وقيل لا يسمى هذا استصحابا
 واستصحاب حكم الشرع دل على ثبوته لوجود مسببه كثبوت الملك بالشري وعمل
 الذمة عن قراض او تلاف اذا لم يعرف وفاه فهو حجة مطلقا وفيه خلاف واستصحاب
 حال الاجماع في موضع الخلاف بان يجمعوا على حكم في حال واختلف فيه في حال اخري
 الاكثر ون على انه لا يحتاج باستصحاب تلك الحالة في هذه مثاله خارج الجنس
 غير السبيلين لا ينقض الوضوء عندنا استصحابا لما قبل الخروج من بقاء الجمع
 عليه اذا علمت هذا فالا استصحاب الذي نقول به دون الخفية وينصرف
 اليه الاسم هو ثبوت الامر في الزمان الثاني لثبوته في الزمان الاول لا تنفاه ما يصلح
 ان يتغير به الحكم بعد البحث التام مثاله ملك شخص عشرين دينارا باقصة تروج
 رواج الكاملة فعندنا لا لزكاة فيها خلافا للخفية فاما عكسه وهو ثبوت الامر في
 الاول لثبوته في الثاني فاستصحاب مقلوب كان يقال في المكيال الموجود الان
 كان على عهد صلي الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل
 الاصحاب به الا في مسئلة واحدة يثبتها في شرح منهاج الاصول الكبير وتركتها
 هنا خوف الاطالة **باب الترجيح واما الادلة فيقدم الجلي منها على الخفي اذا لم**
يمكن الجمع بينهما كما تقدم كتحريم الظاهر على المول والموجب للعلم على الموجب للظن
كتقديم القطعي كالمقارن على الظني كخبر الواحد ويقدم نطق وهو الذي سبق
تفسيره للمصنف على القياس ويقدم القياس الجلي على القياس الخفي
وذلك كتقديم قياس الاول والمساوي على الادون وان وجد في النطق ما
يغير الاصل اي العدم الا حصل المنقذ فواضح انه يعمل بالنطق والا اي وان
لم يوجد في النطق ما يغير العدم الا حصل فيستصحب الحال وهو العدم الا
باب الاجتهاد والتقليد والافتا والاستفتاء ومن شرط المفتي وهو العلم
الفقيه المجتهد ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرا خلافا ومذهبا
 اي مسائل الفقه وقواعده وفروعه وما فيها من الخلاف والمذاهب المستقرة
 ليذهب الى قول منه ولا يخالف الاجماع باحداث قول بخلافه ولا يترط حفظها
 بل يكفي معرفته بان ما افتي به ليس مخالفا للاجماع اما بان يعلم موافقته لعلم او

يظن ان تلك الواقعة حادثه لم يسبق لاجل الاعصار المتقدمة فيها الحكم وذهب
 بعضهم الى ان مراد المصنف بقوله اصلا وفرا طريق الاحكام من كتاب او سنة
 او اجماع او قياس او غيرها ولعل هذا القائل فهم من قوله اصلا الكتاب والسنة
 ومن قوله فرا القياس والاجماع لكن هذه الاربعة ادلة الفقه وايضا ياتي
 للمصنف ذكر الكتاب والسنة ولعل مراد المصنف بالاصول اصول الفقه وقوله
 من الفقه تغليباً للفقه عليه او يكون مراده من الاصل قواعد الفقه كقول
 صاحب التبيين هذا كتاب مختصر في اصول مذهب الشافعي وصح ابن الصلاح
 اشتراط معرفة المجتهد للفقه كالمصنف وقال البيضاوي لا حاجة الى الفقه
 لانه يتجوز الاجتهاد بشرط المجتهد **ان يكون كاحل الالة في الاجتهاد** اي
 يكون ذا ملكة اعني هيئة راسخة في النفس يدرك بها ما من شأنه ان يعلم من جهة
 استنباط الاحكام الشرعية بان يعرف كيفية النظر في استفادة المجهول
 من المعلومات لان المجتهد هو المستفزع وسعه في درك الاحكام الشرعية
 واستنباطها فلا بد له من العلم بكيفية النظر فيعرف شرائط الحدود والبراهين
 وكيفية تركيب مقدماتها واستنتاج المطلوب منها ومعرفة شرائط القياس
 المعبرة لانه قاعدة الاجتهاد ومن الة الاجتهاد ان يكون **عارفا بالمحتاج**
اليه في استنباط الاحكام من النحو وهو علم بقوانين يعرف منها احوال
 الكلمات من الاعراب والمباني **والفقه** هو لفظ وضع لمعني اي العلم بلغة العرب
 مركباتها ومفرداتها واحوالها لان شرعا عربي ولا يتم معرفته الا بمعرفة كلام العرب
 فان دلالة الالفاظ متوقفة على النحو ومعرفة الالفاظ متوقفة على اللغة ومن
 هذه الجهة يعرف العموم والخصوص والحقيقة والمجاز والاطلاق والتقييد
 وغيره مما سبق ولا بد من معرفة النسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة ليل
 يحكم بالمنسوخ المنزوك ولا بد من **معرفة الرجال** الذين هم رواة الاخبار واحوالهم
 في القوة والضعف ومعرفة طرق المخرج والتعديل لان الادلة لا اطلاع عليها
 الا بالنقل فلا بد من معرفة النقلة واحوالهم ليعرف المنقول الصحيح فيها فيأخذ به
 والفاقد فيتركه ويكفي في الخبرة بحال الرواة في زماننا الرجوع الى ائمة ذلك

من الحديثين كالامام احمد والبخاري ومسلم وابي داود ونحوهم لانهم اهل المعرفة بذلك
فجاز الأخذ بقولهم كما نأخذ بقول المفوضين في القيم وايضا فلتعذرهما في زماننا لا
بواسطة وهم اولى من غيرهم ولا بد للمجتهد من معرفة **تفسير الايات الواردة**
في الاحكام والاعمال الواردة فيها اي في الاحكام لانه لا يمكن الاستنباط
الا بمعرفة هذين الامرين والذي يتعلق بالاحكام من الكتاب خمس مائة كما قال
الامام الرازي وقيل مائة واستشكل لان تمييز ايات الاحكام من غيرها متوقفة
على معرفة الجميع ولا يمكن المجتهد تقليد غيره في تمييزها والقرآن متفاوت في استنباط
الاحكام وفهم من اشتراط المعرفة انه لا يشترط حفظها وبه صرح الامام الرازي بل
يكون عارفا بمواقع حتى يرجع اليه في وقت الحاجة ولا يشترط ايضا حفظ السنة
المتعلقة بالاحكام ولا معرفة الجميع كما في الكتاب قال الغزالي ويكفيه ان يكون عنده
احد صحيح بجميع احاديث الاحكام كسنة ابي داود قال النووي والتجمل بل يصح
لانه لم يستوعب الصحيح من احاديث الاحكام ولا معظمه ولم في صحيح البخاري ولم
من حديث وحكم ليس من سنة ابي داود واما علم الكلام فقال البيضاوي تبعا
لغيره من اصوليين لا حاجة اليه يعني الاجتهاد لا مكان الا استنباط لمن
يجزم بعقيدة الاسلام وقال الرازي عند اصحاب من شروط الاجتهاد معرفة
اصول العقائد قال الغزالي وعندي انه يكفي اعتقاد جازم ولا يشترط
معرفة علم طريق المتكلمين وعلم ما ذكره المصنف في شروط المجتهد انه لا بد
ان يكون عاقلًا ومعرفة اسباب النزول في ايات الاحكام فان الخيرة بها
ترشد الى فهم المراد ومعرفة شرط التواتر والاحاد وكل هذا من التزاج
ولا بد ايضا من البلوغ ولا يشترط الذكورة والحريية وكذا العدالة في العلم
كما مر في الاجماع وانما يشترط الامور المتقدمة في المجتهد المطلق **ومن شرط**
المستفتي ان يكون من اهل التقليد بان لا يكون مجتهدا مطلقا **فيقول**
المفتي في القول قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فان كان المجتهد
مطلقا فلا يجوز له الاستفتاء ولا التقليد لا بعد الاجتهاد ولا قبله كما اشار اليه بقوله
وليس للعالم يعني المجتهد ان يقلد لتمكنه من الاجتهاد قال البيضاوي

انما يجوز يعني الاستفتاء في الفروع واختلف في الاصول يعني في الاستفتاء
والتقليد قال في جمع المواضع ان اريد بالتقليد الفض بقول الغير بغير حجة مع احتمال
شك او وهم كما في تقليد امام في الفروع مع تجوز ان يكون الحق في خلافه فهذا
لا يفتي في الايمان عند احد وان اريد به الاعتقاد الجازم لا لوجوب هذا كما في
الايمان ولم يخالف في ذلك الا ابو حاشم **والتقليد قبول قول القائل بلا حجة**
يدكرها للمقلد فعلى هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يذكركم من الاحكام
يسمى تقليدا ومنهم من قال بالتقليد قبول قول القائل وانت لا تدري من
اين قاله اي لا معرفة لك بمخذه في ذلك فان قلنا ان النبي كان يقول
بالقياس وان لم ان يجتهد وهو الاصح وقول الجمهور **فيجوز ان يسمى قبول**
قوله تقليدا لاحتمال ان يكون عن الاجتهاد وان يكون عن وحى وان قلنا ليس
له الاجتهاد فلا يسمى قبول قوله تقليدا لانه يستند الى الوحي الصريح **واما الاجتهاد**
فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض المقصود من العلم بحاصله **والمجتهد ان**
كان كامل الالة في الاجتهاد كما سبق فان اجتهد في الفروع فاصاب فله
اجران اجر على الاجتهاد واجر على الاصابة **وان اجتهد في الفروع فخطا**
فله اجر واحد على الاجتهاد ومنهم من قال كل مجتهد في الفروع التي لا قاطع فيها
مصيب ونسب الى الشيخ ابي الحسن الاشعري والقاضي ابي بكر الباقلاني بناء على
ان حكم الله تابع لظن المجتهد فما ظنه فهو حكم الله في حقه وحق مقلده قال البيضاوي
والمختار ما صح عن الشافعي ان في الحادثة حكما معينا عليه اشارة من وجدها
اصاب ومن فقلدها خطا ولا تم واختاره الامام الرازي وكلام المصنف مشعر
باختياره حيث ذكر دليله فيما ياتي ولم يذكر دليل الاول وقوله ان كان كامل الالة
يدل على ان المجتهد على قسمين كامل الالة وغيره وهو كذلك لان كامل الالة هو
المجتهد المطلق الذي لا يجوز له التقليد وغيره اما مجتهد المذهب اي المقلد
لامام من الائمة فلا يشترط فيه الامعرفة قواعد امامه فاذا وقعت حادثة لم
يعرف لامامه فيها نصا اجتهد فيها على مذهبه وخرجها على اصوله واما مجتهد
الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن من ترجيح احد قوليه على اخر اذا

اطلقها **ولا يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول** وهو علم يبحث فيه عن ذات
 الله وما يجب له وما ينتفع عليه من الصفات واحوال المكنات والمبداء والمعاد على
 قانون الاسلام كوجود الباري و وحدته واثبات الصفات وصحة النبوات **مصيب**
 بالاجماع **لان ذلك يودي الى تصويب اهل الضلالة من النصارى في قولهم**
بالتثليث والمجوس في قولهم بالهين والكفار في فهم التوحيد وبغية الرسل
 والمعاد في الآخرة وغير ذلك من انواع الكفر ولعله من عطف العام على الخاص لجمع
 جميع الانواع **والمحدثين** قال الشيخ تاج الدين بن الفركاح وغيره من الشراح هم الذين
 الحدود في اسماء الباري عز اسمه حيث قالوا انه غير خالق لانفعال العباد وفي صفاته
 كالتايلين بانه ليس مربيا في الآخرة وانه غير متكلم بكلام قديم انما هو اللحد المثل عن الاستقامة
 والحد والحد في دين الله تعالى اي حاد عنه وعدل وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
 تعالى ان الذين يحدون في اياتنا هو تبديل الكلام ووضع في غير موضعه **ودليل من**
قال ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا قوله عليه الصلاة والسلام من اجتهد
فاصاب فله اجران ومن اجتهد فخطا فله اجر واحد متفق عليه ولفظ
 البخاري اذا اجتهد الحاكم فحكم واصاب فله اجران واذا حكم وخطا فله اجر في
 رواية الحاكم اذا اجتهد الحاكم فخطا فله اجران واصاب فله عشرة اجور ثم قال
 صحيح الاسناد **وجه الدليل ان النبي خطا المجتهد تارة وصوبه اخرى**
 وهو يدل على ان في الواقعة حكما معيناً والا كان الحكم يكون احدهما خطيئاً والاخر
 مصيباً نرجحاً بلا منزع وهو باطل فتعين الاول ودل ايضا على ان الخطيئة لا ياتى
 لانه عليه الصلاة والسلام حكم بانه عاجور ونظر في الدليل اما اولاً فهو خبر
 واحد والمسئلة اصولية قطعية وخبر الواحد انما يفيد الظن سلمنا لكن لادلالة
 فيه لان القضية الشرطية لا تدل على وقوع شرطها بل سلمنا لكن الخطا متصوفاً
 عند القايلين بان كل مجتهد مصيب فيما اذا وجد نص او اجماع او قيل سجلي
 وظن المجتهد غيره بعد الجهد والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب يوم
 الخميس في ضحوة من الزمان في العشرين
 في العشر الاخير منه سنة ١٠٣٩ على يد احقر عبدة
 الله واجود جهم الى رحمته زكريا
 المقدسي بلك الشافعي
 مذهباً غفر الله له ولوالديه

